

الفضل الثاني والعشرون

حكومة عمر

كان عهد عمر كما رأيت عهد غزو وفتح ؛ حالف النصر فيه أعلام المسلمين ، فامتدَّت دولتهم حتى جاورت أفغانستان والصين شرقاً ، والأناضول وبحر قزوين شمالاً ، وتونس وماوراءها من إفريقية الشمالية غرباً ، وبلاد النوبة جنوباً . هذا مع أن التوسع في الفتح لبلوغ هذه الأرجاء لم يكن مما أراد عمر أو أراد أبو بكر من قبله ؛ وإنما كانت سياسة عمر أن يجمع الجنس العربي في وحدة تمتد من خليج عدن جنوباً إلى أقصى الشمال من بادية السماوة ، وأن يدخل العراق والشام في هذه الوحدة ؛ لأن السلطان فيها كان لِلْحُمِيِّينَ وَالغَسَّانِيِّينَ من العرب . فلما تمَّ له ما أراد من ذلك ودَّ لو يقف جنده في هذه الحدود لا يتعدَّوها ، وتمنَّى لو أن بينه وبين الفرس جبلا من نار لا يخلصون إليه ولا يخلص إليهم منه ، ولو أن بينه وبين الروم سداً يحول بينهم وبين استرداد ما فتحه من أرضهم . لكن الحوادث كثيراً ما كانت أقوى من الرجال . والحوادث هي التي دفعت المسلمين إلى متابعة الفتح ، والبلوغ به إلى المدى الذي رأيت .

وقد أذهل هذا الفتح عالم يومئذ ، وأدهش المؤرخين الذين فصلوا حوادثه وحاولوا استقصاء أسبابه . وقد أشرت من قبل إلى ما اتصل من هذه الأسباب بنفسية المسلمين الغزاة ونفسية خصومهم من الفرس والروم . وتمَّ عامل آخر كان له أثر كبير في امتداد الفتح : ذلك نظام الحكم في شبه الجزيرة . فقد تطور هذا النظام ، خلال السنوات العشرين التي تلت هجرة الرسول ، تطوراً مكَّن الأمة العربية من مواجهة تلك الأحداث التاريخية الجليلة في طمأنينة زادت اعتزازاً بنفسها ، وشعوراً بقوتها ، وإيماناً بأن عليها رسالة يجب أن تؤديها للعالم ، ويجب أن يسمع العالم لها . لذلك لم يقف في سبيلها سلطان ، ولم تصدّها عن أداء رسالتها قوة من القوى .

لم يكن هذا النظام نتيجة تفكير منطقي ، ولا عملاً من أعمال الفقهاء والمشرعين اجتمعوا له ونظروا فيه وانتهوا إلى تدوينه ، ثم أمر رسول الله أو أمر خلفائه بتنفيذه . كلا ! فقد كانت هذه الدولة الناشئة تنمو في سرعة دضها سرعة الناشئ في نموه من الطفولة إلى الصبأ فإلى الشباب . لذلك لم يكن بد لمن ولى أمرها من أن يلحظ أحوالها تبعاً لأطوار نموها ،

وأن يجعل همّه أول كل شيء إلى تنظيم مركز القوة الدافعة لهذا التطور وهذا النمو ، وأن يعمل على توثيق الروابط بين أجزاء الدولة وتوكيد تضامنها . وإنما بدأ انبعاث هذه القوة الدافعة من بلاد العرب قبل أن تلتئم وحدتها ، أو يستقر بها نظام ثابت يصدر عنها ويمتد منها إلى غيرها من الأمم . فقد كان النظام الموحد المستقرّ معروفاً في البلاد المجاورة لها قبل أن تعرفه هي ، ثم كان النظام الفارسي مبسوطاً في العراق ، والنظام البيزنطي مبسوطاً في الشام . ولم يفكر أحد من أهل المدينة في استعارة أيّ من هذين النظامين ، ولم يحاول أحد فيها أن يسطر على الورق نظاماً عربياً كله ، أو إسلامياً كله ، يطبّق في بلاد الدولة أديانها وأقاصيها . ولو أن أحدهم فكّر في مثل هذه المحاولة لتقضى السنين يسطّر ويمحو ويثبت حتى تلتئم لهذا النظام وحدة تجرى في مختلف أجزائه . وما كان عهد الفتح الفسيح السريع الخطأ ليتسع لشيء من هذا ولا ليطبقه . فعهد الفتح ، بطبعه ، عهد اجتهاد تمليه أحداث الساعة وتقضى به أطوارها . فإذا أسرع الفتح ما أسرع في عهد أبي بكر وعمر ، وجب أن يستند النظام إلى بديهة وليّ الأمر أكثر من استناده إلى منطقته ، وأن يساير وليّ الأمر الفتح في أطواره لا يسبقها ولا يستأخر عنها .

وذلك ما حدث منذ انضوت بلاد العرب كلها إلى لواء الإسلام بعد فتح مكة والطائف . فقد أقبلت الوفود من أرجاء شبه الجزيرة تترى إلى المدينة تعلن بين يدي رسول الله إسلامها ، وجعل رسول الله يبعث عمّاله إلى مختلف الأرجاء يفقهون الناس في الدين ، ويجبون منهم الصدقات ، تاركاً للأمراء الذين أسلموا ما كان لهم من سلطان في بلادهم قبل إسلامهم ؛ ينهضون به في حدود النظام المتوارث عندهم ، بعد أن يدخلوا عليه من التعديل ماجاء الإسلام به . فلما اختار الله إليه رسوله وباع أهل المدينة أبا بكر بالخلقة ، فبعث عمّاله يجبون ما كانوا يجبون من الصدقات لعهد النبي ، برّم العرب بهذا الأمر ولم يرضوا عنه ، وعدّوه انتقاصاً من استقلالهم السياسي ومن حريتهم المدنية ، وأصرّوا لذلك على دفعه . وكذلك قامت حروب الردة ، ثم انتهت بظفر أبي بكر واستقرار السلطان بالمدينة . وهذا الظفر هو الذي مهد للوحدة السياسية في بلاد العرب . فلما تولى عمر بعد أبي بكر جعل همّه إلى تنظيم هذه الوحدة تنظيمياً لا يغلو من يقول إنه كان تنويجاً للثورة الروحية الكبرى ، ورفعاً للقواعد من سلطانها الثابت في العالم .

كان ذلك شأن العصر الذي بدأ فيه انتشار الإسلام واستقراره . ولذلك كانت سيرة القائم بالنظام وتعاليمه هي صورة هذا النظام المتصل بشخصه ، المرتبط بتصرفاته وأحكامه.

فسيرة رسول الله هي النظام الروحي للإسلام ، وبُدأة التصوير المدني لنظام الجماعة الإسلامية . وقد تطوّر هذا التصوير على الزمان متأثراً بالأحوال المحيطة به ، مع التزامه النطاق الذي فرضه القرآن للحياة الروحية وللحياة المدنية . ولئن ظلّ النظام السياسي في شبه الجزيرة قائماً فلم يتغير في عهد الرسول عما كان عليه قبله ، لقد تأثرت الحياة المدنية بأوامر القرآن ونواحيه متأثراً كان له أعمق الأثر في كل ماتم من بعد . وكان أبو بكر خليفاً بعد أن قضى على الرّدة واستفتح عهد الوحدة السياسية لبلاد العرب ، أن ينظّم هذه الوحدة وأن يضع أسسها ويرفع قواعدها . لكن التمهد للفتح وللإمبراطورية في العراق والشام بدأ ولم تكن حروب الردة قد انتهت ، فلم يكن في مقدور الخليفة الأول أن ينصرف عن مواجهة الفرس والروم إلى تفصيل النظام الملثم للوضع الجديد ، في بلاد كانت الثورة لا تزال قائمة في بعض أرجائها ، ولم تكن أمورها قد اطمأنت إلى وحدة مستقرة .

مع هذا بدأت الوحدة السياسية تنتظم بلاد العرب من ذلك الحين شيئاً فشيئاً . ولاعجب ، فحيثما تجرّ في البلاد المتجاورة أحكام متشابهة تزلّ الفوارق بينها في الحياة المدنية ، فيدكّ زوالها ما بين هذه البلاد من حوائل . وحيثما يتم التوافق بين المثل الأعلى والغرض المشترك للأمم متجاورة ، يصبح اندماج هذه الأمم أمراً طبيعياً ينضج مَرّ الزمن . ومنذ أسلم العرب تمتّ وحلتهم في العقائد والعادات والمعاملات . . كان تحريم الربا والخمر والميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ لغير الله به ، وكان الحد من تعدد الزوجات وتحريم وأد البنات ، وكان تنظيم المعاملات وترتيب الميراث ، مما بعث إلى حياتهم المدنية اتساقاً لم يكن مألوفاً من قبل . ثم زادت وحدة العقيدة والعبادة ما بينهم من وحدة الجنس ووحدة اللغة متانة وقوة . فلما قضى على الردة واندفع المسلمون إلى العراق والشام ، وتجاوبت أجواء شبه الجزيرة بآبناء انتصارهم وبقوتهم على مواجهة الفرس والروم . زاد الاشتراك في الغزو والنصر وحدة العرب قوة ، وجعلهم يشعرون بحاجتهم إلى التآزر والتضامن ليظلّ النصر حليفهم فتزداد بين أيديهم ثمراته . لذلك رأيت الذين منعهم أبو بكر من الاشتراك في حرب العراق والشام ، لِمَا كان من ردتهم ، يودّون على اختلاف قبائلهم ومواطنهم أن يشتركوا في هذه الحروب جهاداً في سبيل الله ، وليكون لهم من مغامتها نصيب كنصيب الذين أقاموا على إسلامهم واشتركوا فيها منذ بدأت . فإذا أضفت إلى هذا كله ما هدى الإسلام العرب إليه من مثل أعلى أضاء لهم بنوره ، وأراهم جلال الإيمان وجماله ، وحبب إليهم الاستشهاد في سبيله ، أدركت كيف كانت وحدة شبه الجزيرة تزداد على الأيام اتساقاً وقوة ، وكيف كانت تتجه

لتكون وحدة سياسية كاملة ، وكيف كان الزمن ينضجها شيئاً فشيئاً .
لاريب في أن القائمين بأمر الإسلام في شبه الجزيرة قد كانوا محور هذه الوحدة بقوة شخصياتهم وبتعاليمهم وأسوتهم . كان النبي العربي ورسالته بالإسلام مصدر هذه الوحدة وأساسها . وكان خليفته الأول هو الذي قضى على العوامل التي حاولت مقاومتها والقضاء عليها . وكذلك آل الأمر إلى عمر حين كانت وحدة شبه الجزيرة تترامى خلال الحُجُب ، وحين لم يكن لها مفر من أن تكمل ، ما لم يضعف القائم بأعبائها دون الاضطلاع بالتبغات الملقاة على عاتقه لتثبيتها وتوطيد دعائمها .

وما كان عمر بن الخطاب ليضعف ؛ فقد كان له من قوة الشخصية وبروزها ما رأيت الكثير من مظاهره مجلّوا في هذا الكتاب ، وما كان له أثره البين قبل الإسلام وبعده . وكان هذا الأمر أشدّ وضوحاً بعد هجرة المسلمين إلى المدينة حيث كان عمر وزير رسول الله كما كان أبو بكر وزيره . كان عمر يخالف رسول الله في أمور أقرّ القرآن رأيه في بعضها كما كان في أسرى بدر . ثم كان له من صدق إيمانه بالله ورسوله ما يجعله أول المسلمين إذعانا إذا نزل الوحي بما يخالف رأيه ، وأول المسلمين تأسيّاً برسول الله إذا جرت سنته بأمر من الأمور . وكان عمر يخالف أبا بكر في أثناء خلافته ، فإذا أصّر أبو بكر على رأيه أطاعه عمر لأنه وليّ الأمر . لكن طاعته لم تمنح في يوم من الأيام شخصيته ، وتأسيه بالرسول لم يُنسِه أن يفرق بين الثابت على الزمان من سنته صلى الله عليه وسلم ، وبين ما قضت به أحداث الوقت ، فمن المستطاع مراجعته وإعادة النظر فيه من غير أن يكون ذلك إنكاراً له ، اقتناعاً بأن رسول الله لو امتدّ به الأجل لراجعه وأعاد النظر فيه .

كانت الوحدة السياسية لبلاد العرب بعض ما شغل به عمر في خلافة الصديق وإن لم يصرفه اشتغاله بها عن معاونته أبي بكر في تنفيذ سياسته أصدق المعاونة فلما استخلف كان تثبيت هذه الوحدة وتوطيد دعائمها أول ما أنجزه إليه . وقد هداه تفكيره إلى أن هذه الوحدة لن تكون سليمة إلا أن تصفو من كل شائبة ، وذلك بأن يكون الجنس العربي كله متحداً في موطنه وفي عقيدته كاتحاده في لغته . واليهودية والنصرانية لاتزالان قائمتين في شبه الجزيرة . أتراه يستطيع إجلاءهما عنها من غير أن يخالف كتاب الله وسنته رسوله ؟

لقد وادع رسول الله اليهود أول ما نزل بيثرب . فلما نقضوا عهدهم وحاولوا الغدر به ، أجلاهم عن المدينة . ثم أجلاهم عن أكثر مواطنهم من شبه الجزيرة لما ناصبوه العداوة . ألا يدل ذلك على أن بقاء اليهود في مواطنهم لم يكن حقاً لهم يجب احترامه ، وأن موادعتهم

كانت سياسة قضت بها مصلحة الدولة أول العهد بيثرب ، فلما رأى الرسول مصلحة الدولة العليا لا تستقيم بها عدل عنها إلى سياسة غيرها ! ومصلحة الدولة العليا توجب في رأى عمر أن توحد العقيدة في شبه الجزيرة كلها . لذلك كان من أول ما استفتح به عهده أن أجلى نصارى نَجْرَانَ عن شبه الجزيرة ، فأمر يعلَى بن أمية ألا يفتنهم عن دينهم ، وأن يُخرج منهم من أقام على نصرانيته ، وأن يُعطوا بالعراق أرضاً كأرضهم بنجران ، وأن تُحسن معاملتهم . كذلك فعل بمن بقي من اليهود بَحْيِرَ أو بَقْدَك : أجلاهم عن أرضهم إلى الشام ، وعوَّضهم عنها بمال يعدل قيمتها ، ولم يُسئ إلى أحد منهم . بذلك خلصت شبه الجزيرة من كل عقيدة إلا الإسلام ، فتوطدت فيها قواعد الوحدة التي قصد إليها أمير المؤمنين .

هذا تصوير واضح للباعث الذي دفع عمر إلى إخراج اليهود والنصارى من شبه الجزيرة . وهو في ذلك لم يخالف سنة ولم يخرج عليها . فعهد رسول الله مع اليهود والنصارى لم يكن سنةً تُثبت حكماً ، بل كان سياسة تغيرت في عهد الرسول ، فلا بأس بأن تتغير بعده . وإنما غيرَها عمر لأن أحداث الوقت ، وامتداد الفتح ، وشدة الحرص على تمكين أوامر الوحدة في شبه الجزيرة قضت بتغييرها . وما كان عمر ليجمد على عهد تغير عليه العهد ، وأصبح مضراً بمصلحة الدولة وسياستها العليا . فكيف به وهو موقوت بطبيعته ؛ ينقضى بانقضاء مدته ، ولا يتجدد إلا إذا رضى أمير المؤمنين تجديده !

لا يحسب أحد أنى أنسب لعمر ما لم يدر بخاطره من التفكير في وحدة العرب ؛ فقد أجمع المؤرخون على أنه استند في إجلاء اليهود والنصارى على ما روى عن رسول الله أنه قال : « لا يجتمع ببلاد العرب دينان » ، وما ذكره البلاذرى وغيره من أن عمر رأى أن أهل نجران كثروا ، فخافهم على الإسلام ، فأجلاهم ، وأمر عماله بالعراق والشام أن يعوِّضهم من أرضهم وأن يحسنوا معاملتهم . ولو أنه أجلاهم لأنهم نقضوا عهدهم لما لطف بهم كل هذا اللطف ، ولما أحسن معاملتهم كل هذا الإحسان .

لا يكفي لتثبيت دعائم الوحدة في بلاد العرب ألا يبقى بها دين غير الإسلام ، إذا بقي من الفوارق بين أهلها ما يجعلهم يشعرون بأن بعضهم أكثر حرية أو أوفر كرامة من بعض ، وإذا لم تقم المساواة الصحيحة بينهم علماً على سلامة تضامنهم . وقد بقيت بعض الفوارق بينهم بسبب الردة والحروب التي قضت عليها . أمّا وعمر يريد الوحدة صحيحة فلا بد من القضاء على هذه الفوارق بإزالة أسبابها . لذا رفع عن أهل الردة ما كان أبو بكر قد فرضه عليهم ألا يحاربوا في صفوف المسلمين ! كما أمر برد السبي من العرب إلى عشائهم وردَّ

حريتهم إليهم ؛ لأنه كره أن يكون السبي سنة في العرب . بذلك استفتح عهداً جديداً سرى معه في نفوس العرب جميعاً روح أشعرهم ، على اختلاف مواطنهم من شبه الجزيرة ، بأنهم أمة واحدة ، لها هدف مشترك وتوجهها سياسة عامة ومصالحة عليا يهيمن عليهما أمير المؤمنين . وهذه المصلحة العليا ، التي أملت على عمر ماقدّمت تحقيقاً لوحدة العرب في ظل الإسلام ، هي التي أملت عليه أن يجعل هجرة الرسول مبدأ للتاريخ العربي . فقد كان العرب إلى ذلك العهد يؤرخون بعام الفيل حيناً ، وبيعض أيام العرب الكبرى حيناً آخر . وإذا كانت هذه الأيام كلها جاهلية ، وكان الإسلام يهدم ما كان قبله ؛ فقد رأى عمر في هجرة النبي إلى يثرب أعظم حادث في تاريخ الإسلام لعهدده صلى الله عليه وسلم ، أن كانت هذه الهجرة مبدأ نصر الله رسوله وإعزازه دينه . وقد قويت الوحدة العربية بهذا الاختيار الموفق ، زاده توفيقاً أنه تم في السنة السادسة عشرة للهجرة ، حين كانت أعلام المسلمين تسير مظفرة في بلاد كِسْرَى وبلاد قيصر ؛ تقتحم المدائن وتقتضّ الأيوان الأعظم ، وتفتح بيت المقدس وتقيم فيه المسجد الأقصى إلى جانب كنيسة القيامة . وقد واجه عمر بهذا التاريخ المجيد تاريخ الفرس وتاريخ الروم فإذا هو أعظم منها ضياء ، لأنه يمثل أجل حادث في تاريخ العالم .

ولا ريب أن اختيار هذا التاريخ كان إلهاماً موفقاً . وعلى هذا الإلهام الموفق كان عمر يعتمد في سياسته لمواجهة أحوال الدولة المتغيرة في تطورها السريع ملتصقاً دائماً ما يراه أصلح لها وأدنى إلى تحقيق أغراضها . وكان طبيعياً أن يعتمد عمر في سياسته على قوة شخصيته وتوَّب إلهامه ؛ إذ كانت الدولة في أول نشأتها ، وكانت الحروب في العراق والشام تقتضي أشدّ الحذر واليقظة . ولو أن ما واجه عمر يومئذ حدث في زماننا أو في أي زمان آخر ، لقصت أحوال الحروب بإسناد الأمر إلى رجل موثوق به ؛ تجتمع السلطة في يده لتنظيم جهود الحرب ، والاضطلاع بتبعاتها . وقد رأينا عمر وكيف استطاع أن يتم للعرب وحدتهم ، ويكفل لهم حريتهم ، وأن يضطلع في الوقت نفسه بتبعية الحرب ، وأن ينظم ما اقتضته من جهد في يقظة ودقة امتدت إلى الدقيق والجليل من أحوال الجند وسيرهم ، ومن كرمهم وفرهم ، حتى لقد كان يشارك أمراء الجند في وضع خطط القتال ، بل كان هو الذي يضعها في كثير من الأحيان . فإذا تم الفتح رسم السياسة التي تجرى في البلاد المفتوحة ، وصوّر ما يجب القيام به من شؤون الإصلاح فيها .

أفكان في مقدور عمر وهذه الأحداث تواجهه أن يبدأ عهده بأن يضع للحكم نظاماً مفصلاً يجرى في بلاد العرب كلها ، أو أن يتخذ من النظام الفارسي السائد في العراق ، أو النظام البيزنطي السائد في الشام نظاماً لشبه الجزيرة ؟ ما أحسب شيئاً من هذا دار بحلِّه . فشيء الجزيرة تختلف بتكوينها عن العراق والشام اختلافاً جوهرياً . وقد ألفت العرب حياة لاتلائمها مركزية الفرس ولا نُظُم الروم . هذا لو أن الحرب لم تكن تشغله وتستنفد كل جهده ، فكيف به وقد كان جنده في أول عهده يُواجه في العراق أدق موقف ، وكانت قواته في الشام تواجه من جيوش الروم ما يزيد عليها في العدد والعدة أضعافاً مضاعفة ! حسبه أنه جمع شبه الجزيرة في وحدة عربية إسلامية حرّة تزيد أهلها اعتداداً بأنفسهم ، وتزيدهم بذلك على الفتح قوة ، وليدع التنظيم للزمن يُنضجه في يسر في حدود كتاب الله وسنة رسوله .

ولو أنه حاول أن يفرض على البلاد المختلفة في شبه الجزيرة نظاماً موحداً لأدّى ذلك إلى نتائج لا يحمدها عمر ولا يحمدها المسلمون . فما كان أهل الحضر ليرضوا نظام البدو ، ولا أهل البدو ليرضوا نظام الحضر . لقد اغتبط الناس بما أمر به عمر من ردّ السبي إلى عشائهم ، ومن رفع الحظر عن أهل الردّة ؛ فليدفعهم في اغتباطهم ليزدادوا تضامناً ، وليدفعهم تضامنهم إلى تلبية ندائه لمواجهة الموقف الحربي والتغلب على دقته . ولا ضير في أثناء ذلك أن تبقى الأمور جارية مجراها في اليمن وفي غير اليمن من أرجاء شبه الجزيرة ، وأن يكتفى عمر بأن يبعث إلى كل إمارة منها والياً من قبله يمكن سلطان المدينة فيجبي من الناس الصدقات ، ويقم بينهم حدود الله ، ويفقههم في دينهم لينظّموا حياتهم بموجب أحكامه ، وأن يبقّى لكل أمة وكل قبيلة فيما وراء ذلك من الاستقلال الذاتي ما ألفتة منذ أجيال ، وألا تتعدى الروابط المشتركة بين هذه الإمارات شؤون الدولة العامة . أما وقد كان هذا شأنها فمن حقنا أن نستعير تعبير القانون الدولي في عهدنا الحاضر ، وأن نسمي هذه الروابط اتحاداً كاتحاد الولايات الأمريكية المتحدة أو الولايات السويسرية .

كانت المدينة عاصمة هذا الاتحاد . ولم يكن ظفرها بالمرتدين هو وحده الذي جعل لها هذا التقدم . فلو أن الردّة لم تحدث لكان طبيعياً أن تكون المدينة هي العاصمة الإسلامية الأولى ، وأن يكون لها التقدم على جميع الحواضر والبادى ؛ فهي التي آوت رسول الله وعزّته ونصرته ، وقد نزل بها من القرآن أكثر مما نزل بمكة ، وفيها اجتمع المهاجرون والأنصار الذين استمعوا إلى رسول الله وعرفوا سنته ، والذين أعزوا دين الله ونصروه ؛ فكانت منزل

الوحي المحمدي ، ومصدر التشريع الإسلامي ، ومقرّ السابقين الأولين إلى الدين الذي ضوى العرب كلهم إلى لوائه . ثم إن رسول الله قد اتخذها عاصمته ، ووجه منها رسله إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى دين الله . لا عجب وذلك شأنها أن تكون العاصمة ، وأن تُشدَّ إليها الأنظار من كل صوب وحَدَب . فلما ظفرت بعد ذلك بالمرتدين ، ثبَّت هذا الظفر سلطانها ومدّه على أرجاء شبه الجزيرة كلها . بذلك ظلت مركزَ الحكومة الإسلامية إلى أن انتقل الأمر إلى دِمَشقَ في عهد معاوية بن أبي سفيان .

وكان نظام الحكم بالمدينة في عهد عمر قائماً على الأساس الذي قام عليه في عهد رسول الله وفي عهد أبي بكر من بعده . وكان هذا الأساس هو الشورى ، استناداً إلى قوله تعالى : (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) ، وإلى قوله تعالى مخاطباً نبيّه : (وشاورهم في الأمر) . وقد كان رسول الله يشاور أصحابه ، وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر ، وكان يقول لهما : « وأيم الله لو أنكما متفقان على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبداً » . وكان أبو هريرة يقول : « ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورةً من رسول الله صلى الله عليه وسلم » . فلما استخلف أبو بكر واستفتح عهده بأن وجه أسامة بن زيد لحرب الروم ، استأذنه في بقاء عمر بالمدينة ، ليشير عليه مع غيره من الصحابة . وكذلك فعل عمر فجعل الشورى أساسَ حكمه .

لم تكن الشورى يومئذ نظاماً أريد به الحدُّ من سلطان الخليفة على ما يفهم الناس اليوم في النظام البرلماني ، ولم تكن لأصحاب الرأي الذين يُشيرون على الخليفة حقوقٌ يفرضون بها رأيهم عليه ؛ بل كان الخليفة مطلق السلطان مع هذه الشورى ، وحسابه على الله ، وعلى نفسه ، وعلى الشعب الذي بايعه . فإذا تجاوز الحقَّ وعصى الله ورسوله ولم يردعه حسابُ ربِّه وحساب نفسه ، كان على الشعب أن يُقومَ اعوجاجه بحدِّ السيف .

ولم يكن الانتخاب بالصورة التي نعرفها اليوم أساس تلك الشورى ، بل كان الخليفة هو الذي يختار من يستشيرهم ، ثم كان يُفاضل بين آرائهم ، فيأخذ منها ما يشاء ويدع ما يشاء . وكان أهل الرأي في عهد رسول الله هم المهاجرين والأنصار المقيمين بالمدينة ، وكانوا جميعاً حوله ، يستمعون إليه ويشيرون عليه ويسرون معه في غزواته . فلما كان عهد أبي بكر ذهب كثيرون إلى الميادين في العراق والشام ، ثم بقي كبار الصحابة من قریش إلى جانبه . وكذلك كان الشأن في عهد عمر ؛ بقي إلى جانبه أعلام الصحابة من المهاجرين والأنصار ، يمحّص على ضوء آرائهم كل مسألة لا يجد لها حكماً في كتاب الله ولا في

سنة رسوله . هؤلاء كانوا خاصة أصحاب المشورة ، وكان في مقدمتهم العباس بن عبد المطلب ، وعبدُ الله بن عباس ، وعليُّ بن أبي طالب ، وعثمان بن عفَّان ، وعبدُ الرحمن بن عوف ، ومن إليهم . على أن عمر كان يلجأ في كثير من الأحيان إلى الشورى العامة ، فكان يدعو الناس إلى المسجد بالمدينة أو يدعوهم إلى صلاة جامعة حيثما كان ، فيعرض عليهم ما يريد أن يستشيرهم فيه ، ولن شاء منهم أن يُلَى بالرأى الذى يَعْنِ له . بل لقد كان إذا أعياه الأمر المُعْضِل دعا الأحداث فاستشارهم لحدة عقولهم . فإذا انكشف له وجه الرأى من الشورى العامة فاعتزم أمراً أنفذه ، وإذا استبهم عليه الرأى عاد إلى خاصته يستمع إليهم ويناقشهم حتى يطمئن إلى ما يؤمن بأنه الصواب .

ولقد رأينا الكثير من مشاورات عمر العامة والخاصة فيما سبق من هذا الكتاب . رأيناه يستشير الناس بعد مقتل أبي عبيد بالعراق يسألهم رأيهما ماذا يصنع . قال العامة : سرِّ وسرِّ بنا معك ، وأجمع الخاصة على أن يبعث رجلاً من أصحاب رسول الله على رأس الجيش إلى العراق ، ويبقى هو بالمدينة يُمدِّ هذا الرجل . عند ذلك جمع الناس وقال لهم : « يحقُّ للمسلمين أن يكونوا وأمرهم شورى بينهم ، وإني إنما كنت كرجل منكم حتى صرفنى ذؤوب الرأى منكم عن الخروج ؛ فقد رأيت أن أقيم وأن أبعث رجلاً » .

ورأيناه يسير إلى الشام ، فيلقاه أمراء جنده فيذكرون له أن الأرض سقيمةٌ ، وأن فتك الطاعون شديد ، فيجمع الناس يستشيرهم : أيتابع طريقه إلى الشام مع الوباء ، أم يعود أدرجته إلى المدينة ؟ فيختلف الناس : يشير قوم بالسير ، ويشير آخرون بالرجوع ، فينتهى إلى رأى الآخرين ويرجع أدرجته بمن كان معه .

وكان يرى الشورى نظاماً أساسياً واجب التطبيق في أرجاء الدولة كلها ، يأمر الولاية وأمراء الجند به ، فيقول لأبي عبيد يوم بعثه إلى العراق : « اسمع من أصحاب رسول الله وأشركهم في الأمر ، ولا تجتهد مسرعاً فإنها الحرب لا يُصلحها إلا الرجل المكيثُ الذى يعرف الفرصة » . وكذلك كان يفعل مع الولاية سواء منهم من ولى شئون الحرب ومن ولى غيرها . لاحظَ قوم أن أولى الرأى من قرابة رسول الله إنما كانوا فيمن يشير ون على عمر ، وأنه لم يجعل أحداً منهم على إمارة الجند ، ولم يولَّ منهم أحداً في بلاد العرب ولا في البلاد المفتوحة . ومن أصحاب هذه الملاحظة من يذهب بهم الظن إلى أن عمر بقى في نفسه من بنى هاشم شىء بعد موقفهم من بيعة أبي بكر . ولا أرانى أشارك أصحاب هذا الرأى في رأيهما ، وتخلَّف بنى هاشم عن بيعة الصديق موضع ريبة عندى . ولو أن قصة تخلُّفهم صحَّت لما جاز

أن يكون لها في نفس عمر أثر إبان خلافته ؛ فقد بايعوا أبا بكر جميعاً من بعد . ولما أوصى أبو بكر باستخلاف عمر لم يخالفه أحدٌ من بني هاشم ، بل كانوا أول من بايعه . وقد كان لهم من الحظوة في خلافته ما لم يكن لأحد من المسلمين . وسرى هذه الحظوة بارزةً ، عند الحديث عن تدوين الديوان وفرض العطاء ، بروزاً ترك في حياة المسلمين وفي تقاليدهم أثراً لا يزال باقياً إلى اليوم . وكثيراً ما كان عمر يقدم قرابة النبي تقديماً يشهد بإكباره لهم وإعظامه إياهم . وقد رأينا استشفاعه إلى الله عام المجاعة بالعباس عم رسول الله ، ورأيناه يستخلف عليّ بن أبي طالب على المدينة حين ذهب إلى الشام لصلح بيت المقدس . وما أكثر ما كان يُشيد بفضل ابن عباس وعلمه وأدبه ! فلما حضرت عمر الوفاة وأوصى بالشورى جعل الخلافة في ستة أشخاص بينهم عليّ بن أبي طالب . وليس شيء من هذا بشأن رجل في نفسه على نبي هاشم موجدة .

فلم إذا لم يجعلهم على إمارة جند ، ولم يولّ منهم أحداً في بلاد العرب أو في البلاد المفتوحة ؟ ! قد تأخذ منك الدهشة إذا قيل لك إنه لم يولّهم إكراماً لقربابتهم من رسول الله . وهذا المعنى يستفاد مع ذلك من قوله يوماً لابن عباس : « إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل الناس وترككم . . . والله ما أدري أصرفكم عن العمل ورفعكم عنه وأنتم أهل ذلك ، أم خشى أن تُعاونوا لمكانكم منه فيقع العتاب عليكم ، ولا بدّ من عتاب » .

يذهب بعضهم إلى أن هذا الكلام ، إن صحّت نسبته إلى عمر ، إنما كان اعتذاراً فيه لطف وتجميل ، وأنه اعتذار يُخفى ما انطوى عليه عمر من حدّ من بني هاشم ومن كبار الصحابة ورءوس قريش . وأصحاب هذا الرأي يذهبون إلى أنه استبق هؤلاء جميعاً بالمدينة ، وجعلهم من أصحاب مشورته ، لأنه خشى إن هم تفرقوا في أرجاء الدولة وتولّوا السلطان فيها أغرام ذلك بالاستئثار بما في أيديهم والانتفاض على سلطان المدينة ، اعتماداً على مؤازرة المناطق التي يُلونها وتأييدها لهم فيما يبغونه من أغراض . وأصحاب هذا الظن يذكرون أن عمر قد عزل خالد بن الوليد بدافع من هذا الحدّ ، وأنه كان شديد الحساب لولاته في مختلف الولايات ، سريعاً إلى عزله لمجرد الريبة فيهم ، حتى لا تحدث أحدهم نفسه بأنه أصبح صاحب السلطان في منطقته . ولو أن هذا الظن صحّ لما عيب به عمر ولا طعن في سياسته ؛ فالحدّ بعض ما يجب على من يلي أمر أمة من الأمم ، وبخاصة في مثل الأحوال الدقيقة التي كانت تُحيط بالمسلمين في ذلك العهد . على أني لا أرى لهذا الظن ما يسوغه ؛ فهو لا يتفق وما عُرف عن عمر من صراحة وبأس ، ولا يتفق

وما عُرف عن المسلمين في هذا العصر الأول من تضامنٍ زاده إيمانهم الصادق بالله وبرسوله قوةً وتثيتاً . هذا إلى أن المخاطر التي كانت محيطة بهم كانت قمينة أن تصرفهم عن مثل هذا التفكير . وكيف يظن أحدهم في نفسه القدرة على مواجهة الفرس في العراق أو الروم في الشام إلا أن تكون وراءه قوة الإسلام والمسلمين مجتمعة ؟ وكيف تحدث أحدهم نفسه بالاستئثار بالسلطان في فارس أو في مصر وهو بحاجة في كل حين إلى مدد يأتيه من شبه الجزيرة ، فإذا أبطأ عليه المدد عجز عن مواجهة الموقف الذي هو فيه ! . وقد ظل الأمر كذلك طيلة عهد عمر ؛ لأن الحرب طيلة عهده كانت سجالاً متغيّرة المصائر . وقد رأينا عاهل الفرس قبيل مقتله يستعدى الترك والصين لمانجزة المسلمين ، ورأينا الروم لا ينقطع تفكيرهم في الرجعة إلى مصر واستردادها . لا مسوغ مع هذا كله للظن بأن عمر استبقى بنى هاشم ورعوس قريش بالمدينة حذراً منه ، كما أنه لا مسوغ للظن بأنه بقى في نفسه شيء من بنى هاشم لما قيل من تخلفهم عن بيعة أبي بكر .

والواقع أن عمر لم يُنكر على بنى هاشم أن يكون لهم ما لغيرهم من حق في الخلافة ، وإنما أنكر عليهم أن يستأثروا بها على أنها ميراث لهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك قوله لابن عباس فيما تُثبته بعض الروايات : « إن الناس كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة ، وإن قريشاً اختارت لنفسها فأصابت » . ولهذا جعل عليّ بن أبي طالب في الستة الذين أوصى باستخلاف أحدهم من بعده .

استبق عمر بالمدينة بنى هاشم وكبار الصحابة ورعوس قريش ليشيروا عليه بما أوتوا من عقل راجح وحكمة وحنكة ؛ لأن الشورى كانت أساس الحكم . وإذ كان أمير المؤمنين صاحب الرأي الأخير والقول الفصل في كل أمر ، فقد كان عليه لقاء ذلك كل التبعة عن سياسة الدولة . بذلك اجتمعت في يده السلطات كلها ، فكان المشرع في حدود كتاب الله وسنة رسوله ، وكان المنفّذ ، والقاضي ، والقائد الأعلى للجيش . وقد نهض عمر بتبعات ذلك كله ، فخلّد التاريخ اسمه وأضفى عليه هالةً مضيئة بنور العظمة والجلال .

ونوضه بهذه التبعات الجسام يُثير في النفس غاية الإعجاب ، ويدعو كثيرين للتساؤل عن السر في قدرته هذه القدرة العجيبة . وهذا السر مع ذلك لا يخفى على من صدق القصد لمعرفته ؛ فهو يرجع إلى إنكار عمر نفسه ، وإلى تجرده للقيام بواجبه شعوراً منه بجسامة هذا الواجب . فهو لم ينظر من الخلافة إلى سلطانها وظاهرها ، وإنما كان

كلُّ نظره إلى القيام بأعبائها وتبعاتها . لذلك لم يُبطره سلطانها المطلق ، ولم يزدده مظهرها البراق . وقد بلغ شعوره بهذا الواجب مبلغاً لا يقص التاريخ في عصر من العصور نظيره . ولا أحسب تعبيراً يصوّر هذا الشعور خيراً من قوله هو : « كيف يعينني شأن الرعية إذا لم يمسنني ما يمسنهم ؟ ! » . وقد جعله هذا الشعور يضع نفسه موضع الضعيف والفقير ليشعر شعورها ، فيأخذ للضعيف حقه من القوى ، ويدفع عن الفقير غائلة الفقر . وأنت تذكر من أمثلة ذلك ما كان منه عام الرّمادة حين قسا على نفسه ، فلم يطعم طوال ذلك العام سمناً ولا لحماً ، حتى شحّب واسودّ لونه وخاف الناس على حياته . وقد بلغت منه خشية الزهو مبلغاً يكفي بعض ماورد من الروايات عنه ليكون عجباً . . روى عن أنس أنه قال : كنت مع عمر ، فدخل حائطاً ، فسمعتُه يقول ، وبينى وبينه جدار الحائط : « عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ؟ يخ يخ ! والله لتتقين الله بنى الخطاب أو ليعدنك ! » . وقيل إنه حمل يوماً قربة على عاتقه فقيل له في ذلك ، فقال : « إن نفسي أعجبتني فأردت أن أدلّها » .

ولم يغرّه اتساع رقعة المملكة في عهده بأن يجلس في إيوان غير المسجد لينظر في شئون الدولة ، شأنه في ذلك شأن رسول الله وأبي بكر . وكان المسجد في السنوات الأولى من عهده باقياً كما كان يوم أقامه رسول الله ، جدرانُه اللين وسقفُه من سعف النخل . وكان في مقدور عمر أن يهدمه وأن يُعيد بناءه فخماً كفخامته في العصور التي تلت عهده ، حتى يتفق مظهر مجلسه مع عظمة سلطانه . وما كان أحد ليؤاخذه لو أنه فعل ؛ فقد نزل سعد بن أبي وقاص إيوان كسرى بالمدائن واتخذَه مقرّ سلطانه ، فلما تحوّل إلى الكوفة بنى لنفسه داراً سمّاها الناس : « قصر سعد » . ولكن عمر لم يمسّ المسجد بتغيير في السنوات الأربع الأولى من خلافته . فلما ازداد أهل المدينة وضاق المسجد بهم ، أمر بالزيادة فيه مستنداً إلى ما كان رسول الله يقوله : « ينبغى أن تزيد في المسجد » . وكان عمر يقول : « لولا أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ينبغى أن تزيد في مسجدنا ، ما زدت » .

وحرص عمر حين أمر بالزيادة في المسجد على أن يجعله خالصاً للصلاة ولشئون الحكم . فقد كان أهل المدينة يتخذون منه دار نذورهم ، ويتحدثون به في شئون تجارتهم ، ويجعلون منه مكان سمرهم وتفاخرهم ، حتى كان يعلو فيه اللغظ أحياناً وأمير المؤمنين جالس ينظر في الجسيم من مهام الدولة . لذلك اتخذ إلى جانب المسجد بعد توسيعه مكاناً سمى البُطيحاء ، وقال : « من أراد أن يلغظ أو يرفع صوتاً أو ينشد شعراً فليخرج إليه » . على أن ما أحدثه

عمر من الزيادة في عمارة المسجد لم يتجاوز توسعه رُقعته وزيادة عدد أبوابه . أما سائره فبقي كما بناه رسول الله ؛ إذ جعل أساس الجُدُر من الحجارة وما فوقه من اللَّبْن ، والعمد من الخشب ، والسقف من الجريد . ومن هذا المسجد البسيط بناؤه كانت تصدر أوامر عمر إلى إمارات الجند ؛ فإذا كسرى يُفْتَضُّ عليه إيوانه ، وإذا قيصر يفرّ هارباً من الشام إلى القسطنطينية ، وإذا الإسكندرية العظيمة عاصمة الحضارة العالمية لذلك العهد تسلّم مفاتها للمسلمين !

لم تغيّر سعة الفتح شيئاً كذلك مما أخذ عمر به نفسه من بساطة العيش ، وما دعاه إليه إيمانه من ازدراء الدنيا . فقد جعل المسلمون له في أول خلافته مثلما جعلوا لأبي بكر من حق في بيت المال يُقيمه ويقم عياله . فلما تدفق النوى على المدينة لم يَكلْ عمر منه أكثر مما كان يناله رجلٌ من المسلمين ؛ ذلك أنه لم يكن يرى أن له بسبب الخلافة حقاً يزيد عن حق غيره . وقد سئل يوماً عما يحلُّ له من مال الله ، فقال : « أنا أخبركم بما أستحل منه ؛ يحل لي حلتان : حُلَّةٌ في الشتاء وحُلَّةٌ في القيظ ، وما أحج عليه وأعتمر من الظَّهْر ، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم . ثم أنا بعد رجلٌ من المسلمين يصيبني ما أصابهم » . وكان يقول : « إني أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغنيت عَفَفْتُ عنه ، وإن افتقرت أكلت بالمعروف » . وكان تعففه عما في بيت المال يبلغ به في بعض الأحيان حد الحرج . اشتكى يوماً ، فوصف له العسل ، وفي بيت المال عُكَّةٌ منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذتم لي فيها وإلا فإنها على حرام » . فأذنوا له . ورأى المسلمون ما رأوا من شدته على نفسه . فذهبوا إلى ابنته حَفْصَةَ أم المؤمنين . فقالوا لها : « أبا عمر إلا شدة على نفسه وحصراً ، وقد بسط الله في الرزق فليسط في هذا النوى فيما شاء منه ، وهو في حلٍّ من جماعة المسلمين » . وكأنما قاربهم حفصة في هواهم ، فلما دخل عليها عمر أخبرته بالذي قالوا ، فكان جوابه : « يا حفصة بنت عمر ، نصحت قومك وغششت أباك . إنما حق أهلى في نفسى ومالى ، فأما في دينى وأماتى فلا » .

وقد روى الفخرى عن عمر قصة تشهد بشدة حرصه على مساواة نفسه بسائر المسلمين أصدق الشهادة ، قال « جاءت عمر بن الخطاب بُرودٌ من اليمن ففرَّقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل بُرودٌ واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم . قيل : واعتلى عمر المنبر وعليه البُرود وقد فصله قميصاً ، فندب الناس للجهاد ، فقال له رجل : لاسمعاً ولا طاعة . فقال عمر : ولم ذلك ؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا ؛ لقد خرج في نصيبك

من الأبرار اليمينية بردٌ واحد ، وهو لا يكفيك ثوباً ، فكيف فصلتَ قميصاً وأنت رجل طویل ؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلاً : أحيُّه يا عبد الله . فقال عبد الله : لقد ناولته من بردى فأتتم قميصه منه . قال الرجل : أما الآن فالسمع والطاعة .

لم يبتغ عمر من الخلافة شيئاً إذاً لنفسه ، بل كان يعدُّ نفسه الحارس الأمين على مال المسلمين ، كما كان الحارس الأمين على وحيثهم وحريرتهم . وقد قرَّبه ذلك إلى الناس وحبَّبه إليهم . وزادهم محبة له أنه كان يرى الخلافة أبوةً تلقى على الخليفة واجبات للمسلمين هي واجبات الأب نحو أبنائه . والحنانُ والبرُّ أقدس عواطف الأبوةِ وأسماها . وكان عمر أشد الناس حناناً على المحتاجين إلى الحنان وأشدَّهم براً بهم ؛ فقد كان يرى الحنان والبر بعض واجبات الحكم كإقامة العدل والمحافظة على الأمن سواء .

خرج ليلة إلى ظاهر المدينة ومعه مولاة أسلم ، فلاح لهما بيت شعَّر فقصداه ، فإذا فيه امرأة تبكي وقد جاءها المخاض ، فسألها عمر عن حالها فقالت : أنا امرأة غريبة وليس عندي شيء . فعاد عمر يهرول إلى بيته وقال لامرأته أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب : هل لك في أجرٍ ساقه الله إليك ؟ وأخبرها الخبر ، قالت : نعم ! وحمل عمر على ظهره دقيقاً وشحمًا ، وحملت أم كلثوم ما يصلح للولادة . ودخلت أم كلثوم على المرأة وجلس عمر يتحدث إلى زوجها وهو لا يعرفه . ووضعت المرأة غلاماً ، فقالت أم كلثوم : يا أمير المؤمنين بَشَّرْ صاحبك بغلام . فلما سمع الرجل قولها استعظم صنيع عمر وأخذ يعتذر إليه ، فقال له عمر : لا بأس عليك ! ثم أعطاهم ما يصلحهم وانصرف .

وسمع عمر ليلة بكاء صبي فتوجه نحوه ، فقال لأمه : اتقى الله تعالى ، وأحسنى إلى صبيك ! فلما كان بعد قليل سمع عمر بكاء الطفل كربةً أخرى ، فعاد إلى أمه يقول لها مثل قوله الأول . فلما كان آخر الليل سمع بكاء الصبي ، فأتى إلى أمه فقال لها وَيْحَكَ أمَّ سوء ! مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليلة من البكاء ؟ ! قالت الأم : يا عبد الله إني أسكته عن الطعام فيأبى ذلك . قال عمر : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض إلا للمفطوم . قال : وكم عمر ابنك هذا ؟ قالت : كذا وكذا شهراً . فقال : وَيْحَكَ ! لا تُعجلِيه عن الطعام ! فلما صلى الصبح انتقل إلى الناس وقال لهم والدمع يملأ عينيه : بؤساً لعمر ! كم قتل من أولاد المسلمين ! ثم أمر مناديه فنادى : لا تُعجلوا صبيانكم عن الطعام ، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام ، وكتب بذلك إلى الآفاق .

وليس يجهل أحدٌ قصة عمر إذ مرَّ في أعجاز الليل بامرأة يتضاغى صبياتها حول قدر

منصوبة على النار ، فسألها : لم يتألمون ؟ فقالت : من الجوع قال : وأى شيء على النار ؟ قالت : ماء أعللهم به حتى يناموا ، الله بيننا وبين عمر ؟ فهرول عمر راجعاً إلى دار الدقيق فأخذ منها حِرَابٍ شحمٍ وعدلاً من الدقيق وعاد بهما يحملهما على ظهره ووضع من الدقيق في القدر وألقى عليه الشحم ، وجعل ينفخ النار تحت القدر ، حتى إذا طاب الطعام ناوله الأطفال فأكلوا وشبعوا وناموا ، وانصرف من عند المرأة وهي لاتعرفه وهو يقول : الجوع الذى أسهرهم وأبكاهم !

حَبَّبَ هذا الحنان وهذا البر حكم عمر إلى الناس ، وجعلهم يرون الخليفة أباً لكل ضعيف وكل يتيم وكل محروم . ثم حجب الفاروق إليهم عدلاً كان سليقةً فيه ، وحبٌ للحرية والمساواة أيسره أنه كان يساوى نفسه بالضعفاء والفقراء . كان من أول ما خطب به الناس قوله : « والله ما فيكم أحدٌ أقوى عندى من الضعيف حتى آخذ له الحق ، ولا أضعفُ عندى من القوى حتى آخذ الحق منه » . وخطبهم يوماً فقال : « إني لم أستعمل عليكم عملاً لا يضربوا أشاركم وليشتموا أعراضكم ويأخذوا أموالكم ، ولكنى استعملتهم ليعلموكم كتابَ ربكم وسُنَّةَ نبيكم . فمن ظلمه عامله بمظلمة فلا إذن له على ليرفعها إلى حتى أقصه منه » . وكتب إلى أمراء الأجناد : « لاتضربوا المسلمين فتذلوهم ، ولا تحرموهم فتكفروهم ، ولا تجمروهم فتفتنوهم ، ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم » .

وهو إنما كتب بذلك إلى أمراء الأجناد فيما لم يكن يستطيع أن يليه بنفسه ؛ فأما ما قدر على مباشرته فلم يكن يكله إلى أحد غيره . وأنت تذكر كلمته أول خلافته : « والله لا يحضرنى شيء من أمركم فليئاً أحدٌ من دوني » . وقد بلغ من صدقه في ذلك أنه كان يلي الكبير والصغير من الشؤون . فكما كان ينظم شؤون الجند ويؤي العمال ويُدبر سياسة الدولة ويقضى بين الناس بالعدل ، كان لا يذر صغيرة يستطيعها إلا قام بها . رآه على بن أبى طالب يعدو إلى ظاهر المدينة ، فقال له : إلى أين يا أمير المؤمنين ؟ قال : قد نددت بعيرٍ من إبل الصدقة فأنا أطلبه . قال على : قد أتعبت الخلفاء من بعدك ! وجاء عمر إلى عبد الرحمن ابن عوف وهو يصلى ليلاً ، فقال له عبد الرحمن : ماجاء بك في هذه الساعة ؟ : رُقَّةٌ نزلت في ناحية من السوق خشيت عليهم سُراق المدينة . فأنطلق فلنحرسهم ، فأتيا السوق فقعدا على نَشْرٍ من الأرض يتحدثان . وبصراً بمصباح فقال عمر : ألم أنه عن المصباح بعد النوم ! وانطلقا فإذا قوم على شرابٍ لهم عرف عمر أحدهم . فلما أصبح دعاه إليه وقال له : كنت وأصحابك البارحة على شراب . قال وما أعلمك يا أمير المؤمنين ؟ قال عمر :

شئء شهدته . وأجابه الرجل : أولم ينهك الله عن التجسس ؟ فتجسأوز عمر عنه . وبلغ من حرصه فى آخز عهدہ على أن ينظر فى أمور الناس بنفسه أن ودَّ أن يتنقل فى أرجاء الإمبراطورية يتفقد شئونها ويرى تصرف عماله فيها . روى عنه بعد فتح مصر أنه قال : « لئن عشت إن شاء الله لأسيرن فى الرعية حولاً كاملاً . فإنى أعلم أن للناس حوائج تقطع دونى ؛ أما عمالمهم فلا يرفعونها إلى فأما هم فلا يصلون إلى . فأسير إلى الشام فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الكوفة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة فأقيم بها شهرين . والله لئن عم الحول هذا ! » لكن الأجل لم يطل به لئتم ما أرادہ .

كان عدل عمر ولا يزال مضرب المثل . ذلك أنه كان أشدَّ عباد الله خشيةً لله ووجلاً من حسابه . وكان يدرك ما يقتضيه الحكم بين الناس من أناة ودقة ومحاسبة نفس فإذا أتاه الخصمان برك على ركبتيه وقال : « اللهم أعنى عليهما ؛ فإن كل واحد منهما يريدنى عن دينى » ولم يكن به على أهله فى إقامة العدل رافة ، بل كان إذا أراد أن ينهى الناس عن شئء تقدم إلى أهله فقال : « لا أعلمن أحداً وقع فى شئء مما نهيت عنه إلا أضعفت له العقوبة » . كان عبد الرحمن ابنه بمصر ، فشرب هو وأبو سرورة فسكرا ، فذهبا إلى عمرو بن العاص ليقم الحدَّ عليهما . قال عمرو « فزجرتهما وطردهما . فقال عبد الرحمن : إن لم تفعله أخبرت أبى إذا قدمت عليه . ففعلت أبى إن لم أقم عليهما الحدَّ غضب على عمر وعزلى . فأخرجتهما إلى صحن الدار وضربتهما الحدَّ ، ودخل عبد الرحمن بن عمر إلى ناحية الدار فحلق رأسه . ووالله ما كتبت لعمر بحرف مما كان حتى جاءنى كتابه فإذا فيه : « من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العاصى بن العاصى . عجبت لك يا بن العاصى وجرأتك على وخلافك عهدى ، فما أرانى إلا عازلك . تضرب عبد الرحمن فى بيتك وتحلق رأسه فى بيتك ، وقد عرفت أن هذا يُخالفى ، إنما عبد الرحمن رجلٌ من رعبتك تصنع به ما تصنعه بغيره من المسلمين ولكن قلت : هو ولد أمير المؤمنين ! ! وقد عرفت أن لا هوادة لأحد من الناس عندى فى حق يجب عليه . فإذا جاءك كتابى هذا فابعث به فى عباءة على قتب حتى يعرف سوء ما صنع » . فبعث به كما قال أبوه ، وكتبت إلى عمر كتاباً أعتذر فيه أبى ضربته فى صحن دارى ، وباللله الذى لا يُخلف بأعظم منه إبنى لأقيم الحدود فى صحن دارى على الدمى والمسلم . وبعث الكتاب مع عبد الله بن عمر فقدم بعبد الرحمن على أبيه . فدخل وعليه عباءة ولا يستطيع المشى من سوء مركبه ، فقال :

يا عبد الرحمن فعلتَ وفعلتَ ! فكلمه عبد الرحمن بن عوف وقال : يا أمير المؤمنين قد أقيم عليه الحد ، فلم يلتفت إليه وجعل عبد الرحمن بن عمر يصيح : إني مريضٌ وأنت قاتلي ! وتجري الرواية بأنه مع ذلك أقام عليه الحد ثانية ، فضربه وجسه فمرض ثم مات .

وكان لا يفرق في عدله بين أمير وسوقة ، ولا بين وال ورعية . سقنا من قبل قصة الأمير الغسانی جبلة بن الأيهم ، وكيف أراد عمر أن يقتص منه للأعرابي الذي ضربه . وضرب محمد بن عمرو بن العاص مصرياً بالسوط وهو يقول له : خذها وأنا ابن الأكرمين ، وجس ابن العاص المصري مخافة أن يشكو ابنه إلى الخليفة . فلما أفلت الرجل من محبسه ذهب إلى المدينة وشكا لعمر ما أصابه ، فاستبقاه عنده واستقدم عمر ابنه من مصر ، ودعاها إلى مجلس القصاص ؛ فلما مثلاً فيه نادى عمر : أين المصري ؟ دونك الدرّة فاضرب بها ابن الأكرمين ! وضرب المصري محمداً حتى أثنخه وعمر يقول : اضرب ابن الأكرمين ! فلما فرغ الرجل وأراد أن يردّ الدرّة إلى أمير المؤمنين قال له « أجلبها على صلعة عمرو ، فوالله ما ضربك ابنه إلا بفضل سلطانه ! » قال عمرو : يا أمير المؤمنين قد استوفيت واستشفيت . وقال المصري : يا أمير المؤمنين ، قد ضربت من ضربني : فقال عمرو : إنك والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه حتى تكون أنت الذي تدعه . وألثفت إلى عمرو ومغضباً وقال : أيا عمرو ! متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ! « ليس من غرضي أن أفصل ههنا قضاء عمر ، فليس هذا الفصل موضع تفصيله ؛ وإنما أردتُ بما قدّمْتُ أن أشير إلى شدّته في العدل ودقّته في إقامته ، ومساواته بين الناس فيه مساواةً عبّر هو عنها بقوله : « لا أبالي إذا اختصم إلى رجلان لأيهما كان الحق » . وترجع شدّته على ذويه وعلى عمّاله وذويهم إلى اقتناعه بأنه لا سبيل إلى كفالة الحرية والعزة والكرامة للأمة إلا أن يسوّى العدل بين الحاكم والمحكوم ، والغني والفقير ، والأمير والسوقة . والولاية أجسم من المحكومين تبعه ؛ لأن الحكم يُغريهم بالبطش إذا لم يجدوا من يردّ عنهم عنه . وذلك قوله : « إن الناس لا يزالون مستقيمين ما استقامت لهم أئمتهم وهُداتهم » . وقوله : « الرعية مؤدّية إلى الإمام ما أدّى الإمام إلى الله ، فإذا رتع الإمام رتعا » . وهو لذلك كان يرى مكان عمّاله منه مكان الرعية من عمّاله ؛ هو مسئول عنهم كما أن العامل مسئول عن تولى عليهم ، فإذا ظلم العمّال الرعية وجب أن يقتص منهم كما يقتص من أي فرد في المدينة ظلم غيره . وقد عبّر عن شعوره بهذه التبعة بقوله : « أي عاملٍ ظلم أحداً فبلغتني مظلّمته فلم أعيرها فأنا ظلمته » .

كملت لعمر صفات الزهد والرأفة والعدل والبر بالفقير والمحروم ، فحببت إلى الناس حكمه ، وهوت عليهم ما كان فيه من شدة وغلظة ، وما كان له من هيبة تصد عنه كثيرين ، فلولاها لرفعوا إليه حوائجهم ففضاها لهم . وشدته هي التي جعلته يحمل الدرّة يؤدّب بها من يخرجون عن المؤلف من أدب الجماعة ، لا يفرق فيمن يُصيبه بها من هؤلاء بين كبير وصغير . وزاد حملة الدرّة في هيبة الناس له وخوفهم منه مع إيمانهم بیره وعدله ورحمته . اجتمع على عثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وكان عبد الرحمن أجراًهم على عمر ، فقال له إخوانه : يا عبد الرحمن ! لو كلّمت أمير المؤمنين للناس ، فإنه يأتي الرجل طالباً الحاجة فتمنعه هيبته أن يكلمه حتى يرجع ولم يقض حاجته . ودخل عبد الرحمن على عمر فقال له : « يا أمير المؤمنين ! لن للناس ؛ فإنه يقدمُ القادم فتمنعه هيبتك أن يكلمك في حاجته حتى يرجع ولم يكلمك » . قال عمر : « يا عبد الرحمن أنشدك الله ، أعلى عثمان وطلحة والزبير وسعد أمروك بهذا ؟ » . قال ابن عوف : اللهم نعم ! فأردف عمر : « يا عبد الرحمن ، لقد لنتُ للناس حتى خشيت الله في اللين ، ثم اشتددت عليهم حتى خشيت الله في الشدة . فأين المخرج ؟ ! » . فخرج عبد الرحمن يبكي ويقول : أف لهم من بعدك ! أف لهم من بعدك !

هذه أمثلة تصور لك كيف نهض عمر بتبعات الحكم ، وتكشف لك عن السر في قدرته الممتازة على الاضطلاع بأعبائه الجسام على نحو لا يزال مثاراً لعجب الناس وإعجابهم ، كما تبين لك كيف كان نظام الحكم في عهد عمر من الأسباب التي هيأت لامتداد الفتح ودفعت المسلمين إليه ورغبتهم فيه . لقد كانوا يرون أمير المؤمنين خير كفيل بحقوقهم وبمن يخلفون وراءهم من عيالهم ، وكانوا يرونه يؤثر على نفسه وأهله ، ويؤدى لكل ذي حق حقه . فلا جرم إنهم ليندفعون إلى ميادين القتال وكلهم الطمأنينة إلى غدهم وإلى مصير أبنائهم وذويهم . وما ضرَّ أحدَهم أن يُقتلَ في سبيل الله وفي سبيل الإمبراطورية الإسلامية ، وهو على يقين من أن بنيه سيُحزرون إذا استشهدَ بخير مما يجوزون إذا ظل حياً ، وأنه ستفتح له أبواب الجنة بما وهب لله نفسه مجاهداً في سبيله !

يُثبت المؤرخون الغربيون لعمر هذه الصفات ويُشيدون بها ، ثم يذهب بعضهم إلى أنها إن صوّرت نظاماً للحكم فهو النظام العربي المعروف في ذلك العهد ، والذي يشبه كل الشبه نظام القبائل ؛ إذ يتولى أمرها أكثر رجالها قدرةً على التسلط عليها بقوته في الذود عن حماها ، أو بحزمه في إدارة شؤونها ، أو بدهائه وحسن رأيه في توطيد صلاتها بغيرها

من القبائل . فقد كان هذا الشيخ يجمع في يديه السلطات كلها على نحو ما كان يجمعها عمر في يديه ، وكان يتخذ من العُرف المألوف شِرعته ، يقضى على أساسه بالقصاص أو بالدية بين رجال قبيلته ، ويقضى بأيهما إذا رفع له الأمر مَجْنِيً عليه أو ولى دم من قبيلة أخرى يطلب الحق ممن اعتدى عليه أو على من كان هو ولى دمّه ، من قبيلة هذا الشيخ . وهؤلاء المؤرخون يذكرون أن القرآن نَظَمَ هذا العُرف المألوف عند العرب وهَدَبَهُ ، ولكنه لم يخرج بالعرب على نظامهم الذى جروا عليه من قبل . فحكومة عمر وحكومة أبى بكر من قبله إنما قامتا على أساس من هذا النظام العربى لم تتعديا قواعده ، فكانتا أدنى إلى نظام البداوة منهما إلى نظام الحضَر الذى عرفه الفرس والروم فى ذلك الزمان .

ولا ريب أن حكومة أبى بكر كانت عربية صرفة ، لم تتأثر فى قليل ولا كثير بِنُظُم الروم ولا بنظم الفرس ، وكانت لذلك بسيطة بساطة النظام البدوى المعروف يومئذ فى كثير من أرجاء شبه الجزيرة . لكنها مع هذه البساطة كانت الحلقة القوية التى ربطت بين عهد الرسالة وعهد الإمبراطورية ، وكانت الطورَ الطبيعى لنظام بدأ يتغير فى عهد الرسول . فقد كانت يثرب يوم نزها رسول الله تتألف كغيرها من بلاد العرب من قبائل لاتعترف أيتها بسلطان لغيرها عليها . وكانت الحرب لذلك تقوم بين الأوس والمخزرج تارة ، وبين العرب واليهود من أهل يثرب تارة أخرى ، ثم لا يجمع كلمه هؤلاء وأولئك إلا إذا دهمهم خطر من الخارج . فلما استقر رسول الله بالمدينة وآخى فيها بين المهاجرين والأنصار ، ثم أجلى اليهود عنها ، زال ما كان بين قبائلها وبطنها من فوارق ، فاجتمعت كلمتها وأصبحت وحدة مدنية شريعته القرآن وولى أمرها رسول الله . وقد كان هذا تطوراً فى نظام الحكم لم يألّفه أهل الحجاز . لكنه لم يلبث بعد فتح مكة أن انتقل من المدينة إلى أم القرى ثم انتقل منهما إلى الطائف بعد غزاة حنين .

ولما أرسلت المدن والقبائل وفودها إلى المدينة قبل عام من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم تُعلن إسلامها بين يديه ، بعث إليها رجالاً من أصحابه يفقهون الناس فى دينهم ويقبضون منهم الصدقات ، كان هؤلاء الرجال طليعة الانتقال الذى تطورت إليه العرب رويداً رويداً فلما كانت الردة أبلى هؤلاء الرجال كما أبلى غيرهم فى القضاء عليها أحسن البلاء ، فجعلوا للمدينة بذلك من حق الفتح ما لم يستطع أحد من العرب إنكاره . وزاد ذلك فى سلطان العمال والولاة الذين عيّنهم أبو بكر ، فلم يبق هذا السلطان مقصوراً على تقيقه الناس فى دينهم وتسلم الصدقات منهم ، بل صار لهم فى البلاد التى تولوا أمرها ما لشيخ

القبيلة أو أمير المدينة من حق ؛ فاجتمع في أيديهم سلطان التنفيذ والقضاء وإمارات الجند ، مع مسؤوليتهم الكاملة أمام الخليفة عن تصرفاتهم في ذلك كله^(١) .

آل الأمر إلى عمر بعد أن صدقت عودة العرب كلهم إلى إسلامهم ؛ فلم يبق مسوغ للحد من خوفهم والخوف من انتقاضهم . وكيف يخشاهم عمال الخليفة وقد سار أبطالهم من كل القبائل إلى ميادين الجهاد في سبيل الله يقاتلون ويقتلون ! . لذا رأى عمر أن يزيد وحلتهم متانة ، فأمر عماله عليهم أن يكونوا على مثاله حزمًا وعدلاً وبراً ورحمة ، وأن يسوا بين العرب في المعاملة على اختلاف منازلهم من شبه الجزيرة .

ولهذا الغرض أصدر وصاياه لعماله بما قدمنا . فهو لم يكن يبعثهم إلى العرب ليذلوهم ، بل ليقبضوا بينهم حدود الله بالعدل والقسط . وذلك قوله لهم : « اجعلوا الناس عندكم سواء ، قريهم كعبيدهم ، وبعيدهم كقريبهم . إياكم والرُّشًا والحكم بالهوى ، وأن تأخذوا الناس عند الغضب ! فقوموا بالحق ولو ساعة من النهار » . ولقد كان يرى نفسه مسئولاً أمام ضميره وأمام الله عن إقامة هذا العدل في كل مكان ، فإذا ظلم عامله في أقصى الأرض رجلاً فكأنما هو الذي ظلمه . قال يوماً لمن حوله : « رأيتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم ثم أمرته بالعدل ، أكنت قضيت الذي على ؟ » قالوا : نعم ! قال : « لا ! حتى أنظر في عمله ، أعمل بما أمرته به أم لا » . وكان لذلك شديد الحساب لهؤلاء العمال شدة رأينا مظاهرها في عزل خالد بن الوليد ، ومقاسمة عمرو بن العاص . والروايات تثبت من هذه الشدة في المحاسبة قصصاً لا يكاد الإنسان يصدقها . قيل : إن أبا عبيدة كان يومئذ بالشام على عياله ، فلما بلغ عمر ذلك نقصه من عطائه حتى شحَب لونه وتغيرت ثيابه وساء حاله . فلما عرف عمر ما صار إليه أمره قال : « يرحم الله أبا عبيدة ! ما أعف وأصبر ! » ، وردَّ عليه ما كان حبسه عنه . وبلغ من شدة عمر في محاسبة عماله أن كان يعزل أحدهم أحياناً لشبهة لا يقطع بها دليل ، وقد يعزل لريبة لا تبلغ حد الشبهة . ولقد سئل في ذلك يوماً فقال : « هان شيء أصلح به قوماً أن أبلغ أميراً مكان أمير » .

وقد رأيناه غير مرة عزل عمالاً عن عملهم لغير ريبة فيهم ، بل التماساً لمصلحة يراها في عزلهم . من ذلك أنه عزل سعد بن أبي وقاص عن إمارة الكوفة لغير شيء إلا أن طائفة من أهل هذه المدينة ثاروا به وقالوا لعمر : إنه لا يقسم بالسوية ولا يعدل في الرعية ،

(١) كان عمال أبي بكر : عتاب بن أسيد على مكة ، وعثمان بن أبي العاص على الطائف ، والمهاجر بن أبي أمية على صنعاء ، وزيد بن لبيد على حضرموت ، ويعلى بن أمية على خولان ، وأبا موسى على زيد .

ولا يغزو في السرية . وقد بعث عمر محمد بن مسلمة إلى الكوفة ، فرأى الناس جميعاً راضين عن سعد مع ذلك عزله خوفاً الفتنة ؛ لأن جيوش الفرس كانت تتجمع للغزو والثأر . وكان عمر يجمع عماله بمكة في موسم الحج من كل عام ، يسألهم عن أعمالهم ، ويسأل الناس عنهم ، ليرى مبلغ دقتهم في الاضطلاع بواجبهم وتزهرهم حين أدائه عن الإفادة لأنفسهم أو لذويهم ؛ فقد كانت التزاهة مقدّمة عنده على كل شيء . ولذلك كان يحصى أموال الولاة قبل ولايتهم ، فإذا زادت بعدها زيادةً تضع نزاهتهم موضع الشبهة ، قاسمهم ما لهم ، وقد يستولى على كل زيادة فيه ، ثم يقول لهم : نحن إنما بعثناكم ولاة ولم نبعثكم تجاراً .

على أن هذه الشدة في محاسبة الولاة لم يكن يقصد منها إلى إضعاف سلطتهم أو تهوين هيبتهم ؛ فقد كانت أيديهم مطلقة ، وأحكامهم نافذة ، وسلطانهم مساوياً لسلطان عمر ما عزموا العدل ولزموه . فإذا اعتدى عليهم مع ذلك معتد ، أو استهان بأمرهم مستهين عوقب أشد العقاب . حسب أهل العراق إمامهم استهانةً بأمره ، وكانوا قد حصبوا إماماً قبله ؛ فغضب عمر وقال لأهل الشام : تجهزوا لأهل العراق فإن الشيطان قد باض فيهم وفرخ . ثم إنه كان يسمع لحجة عامله ، فإذا أقنعته لم يُخف اقتناعه بها وثناؤه على عامله بعدها . قدم الشام راكباً حماراً ، فتلقاه معاوية بن أبي سفيان في موكب عظيم ؛ ونزل معاوية وسلم على عمر بالخلافة ، فمضى في سبيله ولم يردّ عليه سلامه . فقال له عبد الرحمن بن عوف : أتعبت الرجل يا أمير المؤمنين ، فلو كلمته ! فالتفت عمر إلى معاوية وسأله : إنك لصاحب الموكب الذي أرى ؟ قال معاوية : نعم ! قال عمر : مع شدة احتجاجك ووقوفك ذوى الحاجات ببابك ؟ ! قال معاوية : نعم ، قال : ولم ! ويحك ! وأجابه معاوية : « لأننا ببلاذ كثر فيها جواسيس العدو ؛ فإن لم نتخذ العدة والعدد استخف بنا وهجم علينا . وأما الحجاب فإننا نخاف من البذلة جرأة الرعية . وأنا بعدُ عاملك ، فإن استنقصتني نقصت وإن استزدتني زدت ، وإن استوقفنتني وقفت » . قال عمر بعد أن سكت هنيئة : « ما سألتك عن شيء إلا خرجت منه ! إن كنت صادقاً فإنه رأى لبيب ، وإن كنت كاذباً فإنها خدعة أريب . لا أمرك ولا أنهاك ! » .

وكان عمر يشتد اغتباطه حين يرى عماله يتجردون لخير الرعية ، ويثني عليهم لذلك أعظم الثناء . ولى عمير بن سعد على حمص ثم كتب إليه : أقبل بما جيتت من فيء المسلمين . فلما أقبل سأله عما صنع فقال : « بعثتني حتى أتيت البلد ، فجمعت

صلحاء أهلها فولّيتهم فيهم . حتى إذا جمعوه وضعته مواضعه ، ولو نالك منه شيء لأتيتك به . قال عمر : « فما جئنا بشيء » ؛ فلما أكد له أنه أنفق كل شيء على أهل حمص قال : « جددوا لعمر عهداً » .

وعمر هذا هو الذي قال وهو على منبر حمص : « لا يزال الإسلام منيعاً ما اشتد السلطان . وليست شدة السلطان قتلاً بالسيف أو ضرباً بالسوط ، ولكن قضاء بالحق وأخذاً بالعدل » . ليس عجباً وهذه الكلمة الحكيمة سنّته أن يقول عمر فيه : « وَدِدْتُ لو أن لي رجلاً مثل عمير بن سعد أستعين به على أعمال المسلمين » .

كان هؤلاء العمال يلون في أول عهد عمر ما يليه هو بالمدينة ؛ فيجمعون بين سلطان القضاء والتنفيذ وإمارة الجند . على أن عمر ألقي نفسه بعد قليل من ولايته قد شغلته شئون الدولة العامة وسياستها العليا عما كان قد عوّل يوم بويج على أن يضطلع هو به . كانت أنباء جنده بالعراق والشام تستغرق الكثير من وقته وانتباهه . وكانت تصرفات عماله في أرجاء الدولة المختلفة موضع عنايته وتفكيره . ثم إن مصالح الناس بالمدينة كانت تزداد تشابكاً وتعقداً بازدياد عدد ساكنيها ، وكثرة المال الذي يرد عليها . وكان تقدم الفتح ، وما يقتضيه من تنظيم لشئون البلاد التي تم الاستيلاء عليها ، يدعوه أن يكتب إلى أمراء جنده بما يعنّ له من آراء في هذا التنظيم . لذلك لم يكن بدّ من أن يولّي أعياناً له يقضون مصالح الأفراد فيما لا تتأثر به مصلحة الدولة .

وكان أول ما صنعه من ذلك أن فصل قضاء المدينة عن سلطته ، وأقام أبا الدرداء عليه . وجعل له اسم القاضى ، وناط به الحكم بين الناس فيما يرفعون إليه من خصوماتهم . فلما تم تمصير الكوفة والبصرة وأقام العرب فيهما وكثرت المنازعات بين أفرادهما ، جعل قضاء الكوفة لشُرَيْح ، وقضاء البصرة لأبي موسى الأشعري . ولما فتحت مصر جعل القضاء بين المسلمين فيها إلى قيس بن أبي العاص السهمي . وكان هؤلاء القضاة يحكمون مستقلين برأيهم في حدود كتاب الله وسنة رسوله ، فكانت توليتهم أول خطوة في تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض . على أنها كانت خطوة أدّت إليها الحاجة وقضت بها ضرورات التطور في أحوال الدولة . وبقيت كذلك فلم تُصبح مبدأً مقررًا يطبق في أرجاء المملكة كلها إلا بعد زمن طويل من عهد الفاروق .

وكان اختيار عمر لقضاته موقفاً كاختياره عماله ، بل لعله كان أكثر توفيقاً . ذلك لأنه كان عالماً بالفقه والتشريع ضليعاً فيهما ، لا يكاد يعدّله أحدٌ في ذلك حتى لقد قال عنه

ابن مسعود : « لو وُضِع علم عمر في كفة وعلم أحياء العرب في كفة لرجح علم عمر » . ولم يكن ذلك عجباً وقد كان عمر يتولى قبل إسلامه مهمة السفارة بين قريش وغيرها من القبائل ، فلما أسلم لزم رسول الله وجعل يتلقى عنه كل ما يوحيه الله إليه ، ويقف على سنته وعلى قضائه . هذا إلى ما كان له من فراسة صادقة في الرجال ومقدرة على زنة أقدارهم ببعض ما يراه من تصرفاتهم . وقصة توليته شريحا قضاء الكوفة خير شيد على ذلك . فقد ساوم عمر رجلاً على فرس ثم ركبهُ لِيُجَرِّبَهُ فَعَطِبَ ، فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبي فقال له : اجعل بيني وبينك حكماً ، قال الرجل : شريحُ العراقي . فتحاكما إليه ، فقال شريح بعد أن سمع حجة كل منهما : يا أمير المؤمنين ، خذ ما ابتعت ، أو رد كما أخذت ! قال عمر ! وهل القضاء إلا هكذا ! وأقام شريحاً على قضاء الكوفة ، فبقى عليه ستين سنة .

ولا تزال كتب عمر وأقواله تشهد بسعة علمه في القضاء وأصوله وأحكامه . وكتابه إلى أبي موسى الأشعري قطعة من أدب القضاء خالدة على الزمان . فهو يقول فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس ، سلام عليك ! أما بعد ، فإن القضاء فريضة مُحَكَّمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، فافهم إذا أدلى إليك وأنفذ إذا تبين لك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له . وأس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك ، حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يياس ضعيف من عدلك . البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر . والصلح جائر بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت فيه إلى رشك ، أن ترجع إلى الحق ، فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التهادي في الباطل . الفهم الفهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة . ثم اعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك بنظائرها ، واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق . واجعل لمن ادعى حقاً غائباً أو بيئة أمداً ينتهي إليه ، فإن أحضر بيته أخذت له بحقه وإلا وجهت القضاء عليه ؛ فإنه أنبي للشك وأجلى للعمى . المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حد ، أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنياً في ولاء أو نسب ؛ فإن الله سبحانه تولى منكم السرائر ودرأ بالبيئات والأيمان . وإياكم والقلق والضجر والتأذي بالخصوم والتنكر عند الخصومات . فإن الحق في مواطن الحق يُعَظَمُ الله به الأجر ويُحَسَنُ به الذكر . فمن صحَّت نيته وأقبل على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس . ومن تخلَّق للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه شأنه الله ،

فما ظنك بثواب الله في عاجل رزقه ، وخزائن رحمته ! والسلام .

أرأيت إلى المبادئ التي قررها عمر في هذا الكتاب ! أليست هي هي المبادئ ، التي يجري القضاء عليها اليوم في أكثر الأمم حضارة ؟ ! بل أليست هي المبادئ الثابتة التي لم تتغير بتغير الأزمان والتي تناولها كتب الفقه والتشريع بالتعليق والشرح في عشرات الصحف ومئاتها ! أوليس ما ذكره عمر ، عن أدب القاضي وما يجب عليه أن يلزمه في معاملة الخصوم ، بالغاً غاية السمو ! ولا عجب أن يصدر ذلك عن عمر وقد كان أبو بكر يعهد إليه في بعض شئون القضاء ، وقد تولى هو القضاء بنفسه في العهد الأول من خلافته . ثم لا عجب وقد كان فقيهاً رصيناً العلم في الفقه ؛ يأخذ في قضاياه بخير ما يعرف في المسألة المعروضة عليه ، فإذا استبهم عليه أمر استشار واجتهد رأيه ، فكان اجتهاده موفقاً بل كان حجة يأخذ بها من بعده مطمئناً إليها وانقأ بها .

وهل غير القاضي التزيه العادل يقول ما قاله في بعض وصاياه لمن يلون القضاء :

« إذا تقدّم إليك الخصمان فعليك بالبيئة العادلة أو باليمين القاطعة وأذن الضعيف حتى يشتد قلبه وينبسط لسانه . وتعهّد الغريب فإنك إن لم تتعهده ترك حقه ورجع إلى أهله وإنما ضيّع حقه من لم يرفق به ! » .

كانت إقامة القضاة خطوة أدت إليها الحاجة وقضت بها ضرورات التطور في أحوال الدولة ، ولم تكن تنظيماً عاماً أريد به تطبيق مبدأ لذاته ؛ فقد بقى الفصل في الخصومات متروكاً أمره للولاة الذين لم ترهقهم أعباء الولاية ولم تمنعهم من القيام به . وهؤلاء لم يعين عمر قضاة إلى جانبهم ، بل ترك السلطات كلها مجموعة في أيديهم . لكن هذه الخطوة الأولى لم تلبث بعد سنوات أن أصبحت نظاماً من نظم الدولة ، فانفصل القضاء عن السلطة التنفيذية ، وصارت للقضاة مكانتهم الخاصة ، وأحيط مركز القاضي بكل ما يجب له من التجلّة والاحترام .

عين عمر القضاة حين شغلته شئون الدولة العامة عن الفصل في خصومات الأفراد ، فكان تعيينهم خطوة جديدة في تنظيم الحكم . وثم سبب آخر أدى إلى هذه الخطوة ؛ فقد كثّر الذين ينزلون المدينة ويتخذونها سكناً بعد أن أصبحت عاصمة الدولة ، وبعد أن عظم رخاؤها لكثرة ما كان يُرسل إليها ويقسم بين أهلها من النىء . وأنت تذكر في المدائن وجولاء وغيرها من مدائن العراق ، وفي دمشق وحمص وغيرها من مدن الشام . والرخاء وكثرة السكان يُغريان الناس بالخصومة ويزيدان في أعباء القاضي . فلم يكن بد ، وقد استغنى الناس

وكثروا ، من أن يفرغ لخصوماتهم من يفصل فيها فلا تشغل أمير المؤمنين عما هو أجسم منها خطراً وأجل مكاناً . وكان الأمر كذلك بخاصة أن كانت الأموال التي تُجنى إلى المدينة مطردة الزيادة باطراد الفتح وسعة رقعته . بل لقد بدأت هذه الأموال تشغل أمير المؤمنين نفسه ، وتقتضيه أن يضع لها نظاماً خاصاً بها ، فيكون وضعه طوراً جديداً من أطوار الحكم ، ومن أطوار الحياة الاجتماعية في بلاد العرب .

شغل عمر بكثرة الأموال التي كان عماله يبعثون بها ، ورأى أن لا بد من وضع نظام لإحصائها وتوزيعها . ولم تكن هذه الأموال ما يؤدّيه المسلمون في شبه الجزيرة من الزكاة والصدقات ، فتلك كانت توزع على الذين نزل فيهم قوله تعالى : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا) إلى آخر الآية . وكان الكثير من هذه الصدقات لا يرسل إلى المدينة ، بل يوزع على الفقراء والمساكين من أهل القبائل والأمم التي تؤدّيها . فأما ما كان يُرسل منها إلى المدينة ، ومعظمه من الإبل والماشية ، ثم يفيض بعد التوزيع عن حاجة من ورد ذكرهم في آية الصدقات ، فكان يوسم بميسم خاص ويوضع على مقربة من المدينة بمكان أطلق عليه اسم الحِمَى . فإذا غزا المسلمون أثمانوا بهذه الإبل والأموال من لا يجد دابة تحمله أو سلاحاً يقاتل به ، وعالوا فقراء المسلمين بما بقي منها .

فأما ما كان المسلمون يغمونه في غزوات رسول الله من النخيل ، فكان هو يوزعه بعد المعركة ولا يبقى منه شيئاً . وقد سار أبو بكر سيرته وصنع صنيعه ؛ فكان ما يرد من فيء العراق يوزع بين أهل المدينة ، ولا يبقى منه شيء . وجرى الأمر على ذلك في العهد الأول من خلافة عمر . لكن اتساع رقعة الفتح زاد في أموال النخيل ، كما فتح مورداً آخر أغزر مادةً وأبقى ؛ ذلك مورد الخراج والجزية . فقد صالح المسلمون أهل البلاد التي استولوا عليها ، في العراق وفارس وفي الشام ومصر ، على أن يدفعوا جزية كان متوسطها على كل رأس دينارين ، وذلك فضلاً عن الخراج الذي كان الزرّاع يدفعونه عن أرضهم ؛ فينفق جانب منه على مرافقهم وعلى تنظيم الحكم فيهم ، ويرسل ما بقي منه بعد ذلك إلى المدينة : وقد بلغت غزارة هذا المورد ، قبل أن يتم فتح فارس وقبل أن يبدأ غزو مصر مبلغاً حمل الخليفة على التفكير في إقامة نظام مالي للدولة الناشئة .

أورد المؤرخون روايات عدّة في السبب الذي أدى بعمر إلى هذا التفكير . قيل إن أباهريرة قدم من البحرين ، فسأله عمر عن الناس ثم قال : ماذا جئت به ؟ قال أبو هريرة : جئت بخمسمائة ألف درهم ، فدهش عمر وقال : هل تدري ماذا تقول ؟ فأعاد أبو هريرة

أنه جاء بمخمسائة ألف درهم ، وظن عمر أن الرجل يبالي فكرر عليه السؤال فلما سمع الجواب الأول قال له : إنك ناعس ، فارجع إلى أهلِكَ فَنَمَ . فإذا أصبحت فأنتي فلما غدا عليه أبو هريرة وأكَّده أنه جاء بمخمسائة ألف درهم ، قال عمر للناس : إنه قدم علينا مال كثير ، فإن شئتم أن نعدّه لكم عدداً ، وإن شئتم أن نكيله لكم كيلاً . فقال له رجل : يا أمير المؤمنين إني قد رأيت هؤلاء الأعاجم يدونون ديواناً يُعطون الناس عليه ، فدَوّن عمر الديوان .

وقيل إن عمر استشار الناس في تدوين الديوان ، فقال له عليُّ بن أبي طالب : « تقسم كل سنة ما اجتمع إليك من مال ، ولا تبقى منه شيئاً » . وقال عثمان بن عفان : « أرى مالا كثيراً يسع الناس ؛ وإن لم يُحصوا حتى تعرف من أخذ ممن لم يأخذ ، خشيت أن ينتشر الأمر » فقال له الوليد بن هشام بن المغيرة : « يا أمير المؤمنين ! قد جئت الشام فرأيت ملوكها قد دَوّنوا ديواناً وجنّدوا جنوداً ، فدَوّن ديواناً وجنّد جنوداً » . فأخذ بقوله ، فدعا عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم ، وكانوا من تُسَّاب قريش ، فقال لهم : « اكتبوا الناس على منازلهم » .

وفي رواية أن عمر استشار المهاجرين والأنصار في تدوين الديوان وفرض العطاء ، فأشاروا عليه به ، ثم استشار مُسلمة الفتح فوافقوا عليه إلا حكيم بن حزام ، وكان من أشرف مكة وذوى الرأى فيها ، فقد قال : « يا أمير المؤمنين ، إن قريشاً أهل تجارة ومتى فرضت لهم عطاء تركوا تجارتهم ، فيأتى بعدك من يحبس عنهم العطاء فتكون التجارة قد خرجت من أيديهم » . وكأنما كان حكيم قد فتّحت له حُجُب الغيب وهو يُلقي بهذا القول ! فقد أغرى العطاء العرب بالكسل وأغناهم عن السعى للرزق . فلما تبدلت الأحوال ووقف اندفاع الفتح واشترك غير العرب فيه ، وذلك بعد أن انتقلت العاصمة من المدينة إلى دمشق ثم إلى بغداد ، انقبض العطاء الذى كان مفروضاً لأهل شبه الجزيرة فلم يطق الجيل الذى نشأ في البطالة أن يعود إلى التجارة والسعى للرزق ، فأمحل الحجاز وظل ممحلاً إلى وقتنا الحاضر . كيف غابت هذه النتيجة عن عمر فلم يحسب لها حسابها ولم يتخذ الحيطة لاتقائها ، وبخاصة أنه نُبّه لها ولُفِتَ إلى آثارها ؟ هذا اعتراض يبدو ظاهر الوجهة بعد الذى انحدرت إليه شبه الجزيرة من فقر وإمحال . وكأنما كان عمر يتوسمه ويتوقعه ، فهو كثيراً ما كان ينبّه الناس إلى وجوب الدأب في السعى والاستكثار من الرزق ، كما أنه كان شديد البرم بأولئك الذين يُظهرون الإعراض عن الدنيا تَعَبُداً وزهادة . رأى رجلاً يوماً يظهر النسك والتأوت ، فحَفَقَهُ بالدرة وقال له : « لا تُمت علينا ديننا ، أمانك الله ! » . وكان يقول

للناس : « من كان له مال فليصلحه . ومن كانت له أرضٌ فليعمرها ، وإنه يوشك أن يحيى من لا يعطى إلا من أحب » . وكان يؤمن بأن على المرء أن يعمل لدنياه كأنه يعيش أبداً ، وأن يعمل لآخرته كأنه يموت غداً .

وإنما دونَ عمر الديوان وفرض العطاء ليفرغ العرب للجهاد في سبيل الله كما يُصبح ميدان الدعوة إلى دين الله حراً طليقاً ، لا يتحكم فيه الفرس والروم ولا غير الفرس والروم . ولهذا الغرض حرّم في عهده قسمة الأرض في البلاد المفتوحة على الجند ، حتى لا يشغّلوا بالزراعة عن الجهاد ، وحتى لا تجذبهم الأرض إليها فتُنسبهم الرسالة الكبرى التي ألقى القدر على العرب أن ينهضوا بها ، فينشروا نور الله وحكمته في أقطار العالم جميعاً . وقد أعان تدوين الديوان وفرض العطاء أولئك العرب الأولين على أداء الرسالة التي أَلقت الأقدار عليهم أداءها كما رأيت . وأدأؤهم لها هو الذي خلد على التاريخ أسماءهم ، ودوّن في صحفه فعالهم . وهذا الحرص من عمر على أن ينهض العرب لينشروا لواء الإسلام ، هو الذي صرفه عن توجيه أموال الخراج والجزية لإصلاح الأرض في شبه الجزيرة ، بإقامة سدود كسد مأرب تحيل باديتها المححلة مزارع ممرعة الخصب . فلو أنه فعل لقعد العرب عن الجهاد إلى ما هو أبسر مشقة وأقلُّ تعريضاً للخطر ، ولما أدّوا رسالة الإسلام على النحو الذي أدّوا به . هذا إلى أن العرب لم يكونوا أهل زراعة وصناعة مثلما كانوا أهل حرب وتجارة . ولذلك كان فرض العطاء قميناً أن يدفعهم إلى تسميره في الناحية التي توجههم طبيعتهم إليها . ولعلمهم فعلوا أو كانوا يفعلون لولا أن قامت الثورات في بلاد العرب من بعد عمر ، فصرفت الناس إلى المنازعات على السياسة والملك . وقد أدّت هذه المنازعات إلى انتقال العاصمة إلى الشام ثم إلى العراق ، كما أدّت ببلاد العرب إلى الفقر والإمحال الذي تعانیه من ذلك العهد .

ونعود الآن إلى تدوين الديوان وفرض العطاء . والديوان كلمة فارسية معرّبة ، معناها مجتمع الصحف ، يكتب فيها رجال الجيش ومن فرض لهم العطاء . وقد تطوّر مدلول هذه الكلمة من بعد ، فصارت تطلق على الموضع الذي تحفظ فيه سجلات الدولة ، ثم صارت تطلق على الأمكنة التي يجلس فيها القائمون على هذه السجلات ، كما تطلق على السجلات نفسها . وبديهي أنها لم تتعدّ في عهد عمر معناها الأول ، فكان الديوان سجلاً أحصى فيه من فرض لهم العطاء من رجال الجيش ومن غيرهم ، وذُكر فيه أمام كل اسم عطاء صاحبه . عزم عمر على تدوين الديوان ، فدعا عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم ، وقال لهم : « اكتبوا الناس على منازلهم » ، فكتبوهم مبتدئين ببني هاشم ، ثم بني

تم قبيلة أبي بكر ، فبنى عدىّ قبيلة عمر . فلما رأى عمر ما صنعوا قال : وَدِدْتُ وَاللَّهِ لَوْ أَنَّهُ هَكَذَا ، وَلَكِنْ اأَبْدَعُوا بِقَرَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَقْرَبَ فَلِأَقْرَبٍ حَتَّى تَضَعُوا عَمْرَ حَيْثُ وَضَعَهُ اللَّهُ « رَوَى أَنَّ بَنِي عَدَى عَرَفُوا مَا صَنَعَ فَجَاءُوا إِلَيْهِ وَقَالُوا لَهُ : أَنْتَ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١) ؛ فَلَوْ جَعَلْتَ نَفْسَكَ حَيْثُ جَعَلْتَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ ! فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ شِزْرًا وَأَجَابَهُمْ : بَخْرٌ بَخْرٌ بَنِي عَدَى ! أَرَدْتُمْ الْأَكْلَ عَلَى ظَهْرِي وَأَنْ أَذْهَبَ حَسَنَاتِي لَكُمْ ! لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَأْتِيَكُمْ الدَّعْوَةُ ، وَإِنْ أَطْبِقَ عَلَيْكُمْ الدَّفْعَةَ (يَعْنِي أَنْ تَكْتُبُوا آخِرَ النَّاسِ) . إِنْ لِي صَاحِبِينَ سَلَكَ طَرِيقًا ، فَإِنْ خَالَفْتَهُمَا خَوْلَفَ بِي ، وَاللَّهِ مَا أَدْرَكْنَا الْفَضْلَ فِي الدُّنْيَا وَلَا نَرْجُو مَا نَرْجُو فِي الْآخِرَةِ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ عَلَى مَا عَمَلْنَا إِلَّا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَهُوَ شَرَفْنَا وَقَوْمَهُ أَشْرَفَ الْعَرَبَ ، ثُمَّ الْأَقْرَبَ فَلِأَقْرَبٍ » .

هذه نزعة جديدة أريد بها تقسيم الناس طوائف بعضها فوق بعض درجات ، وهى نزعة لم يتزعمها أبو بكر ، ولم يتزعمها عمر نفسه فى أول عهده . فالقرآن لم يفضل طبقة من المسلمين على طبقة ، ولم يزد جماعة فى الرزق لنسبهم على نحو ما فعل عمر فى الديوان ، ولم يجعل الناس طبقات يمتاز بعضهم على بعض بالنسب ، ويكرّم بعضهم عند الله على بعض بغير التقوى . وذلك قول عمر نفسه : « وَاللَّهِ لَئِنْ جَاءَتْ الْأَعْجَامُ بِالْأَعْمَالِ وَجِئْنَا بِغَيْرِ عَمَلٍ فَهَمُّ أَوْلَى بِمُحَمَّدٍ مِنَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَلَا يَنْظُرُ رَجُلٌ إِلَى الْقَرَابَةِ وَلِيَعْمَلَ مَا عِنْدَ اللَّهِ . فَمَنْ قَصَرَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ » . على أن هذا المترع الحديد الذى نزعه عمر ، لم يقف عند ترتيب الأسماء فى السجل والبدء بالأقرب فالأقرب من رسول الله ، بل تعدى ذلك إلى فرض العطاء ؛ فأنشأ طوائف ما كان لأبيها أن تبقى . وقد ترك هذا المترع فى الحياة الإسلامية أثرًا لا يزال باقياً إلى اليوم .

فضّل عمر بعض المسلمين على بعض فى العطاء ، فخالف فى ذلك أبا بكر ؛ إذ كان يسوّى بينهم فى القسمة . وقد قيل للصدّيق يوماً : ألا تفضّل السابقين إلى الإسلام ؟ فكان جوابه : « إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهُمْ ، يَوْفِيهِمْ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا بِلَاغٍ » . وذُكِرَ صنيع الصدّيق لعمر حين أراد تفضيل السابقين فقال : « لَا أَجْعَلُ مَنْ قَاتَلَ رَسُولَ اللَّهِ كَمَنْ قَاتَلَ مَعَهُ » . ولذا فضّل أهل بدرٍ على غيرهم ، ثم جعل من بعدهم درجات . على أنه فضّل الأذنين من قرابة رسول الله ، لم ينظر فى ذلك إلى جهاد ولا إلى سابقة فى الإسلام ؛ ففرض للعبّاس بن عبد المطلب عم النبي اثني عشر ألف درهم ، ولصفيّة ابنة عبد المطلب

(١) فى رواية أخرى : خليفة أبي بكر ، وأبو بكر خليفة رسول الله .

أخته ستة آلاف درهم ، وفرض لكل واحدة من نساء النبي عشرة آلاف درهم إلا من جرى عليها المَلِك ؛ لكنهن قلن : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضّلنا عليهن في القسمة ، فسوّ بيننا ، ففعل . مع هذا فضّل عائشة بألفين لمحبة رسول الله إياها ، وفرض لها اثني عشر ألفاً ، فلم تأخذ ما فضّلها به على غيرها من أمهات المؤمنين (١) .

ثم إنه فرض لكل رجل شهد بداراً خمسة آلاف درهم في كل سنة . وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحداً أربعة آلاف درهم في كل سنة . وفرض لأبناء البدرين ألفين ألفين إلا حسناً وحُسِيناً فإنه ألحقهما بفريضة أبيهما لقرباهما من رسول الله ، ففرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم . وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مُسلمة الفتح ألفين ، ولغلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مُسلمة الفتح . وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً ، ففرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة وأقام بها خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلثمائة ، ولم ينقص أحداً عن ثلثمائة ، وقال : « لئن كثر المال لأفرضنّ لكل أربعة آلاف درهم ؛ ألف لسفره ، وألف لسلاحه ، وألف يخلفها لأهله ، وألف لفرسه وبغله » .

وكان عمر يفرض للمنفوس مائة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم ، فإذا بلغ زاده وكان إذا أتى بلقيطٍ فرض له مائة درهم وفرض لوليه كل شهر رزقاً يصلحه ، وجعل رضاعه ونفقته من بيت المال ، ثم يزيد عطاءه بعد ذلك من سنة إلى سنة ، كما كان يصنع بغيره من الأطفال .

والقاعدة التي وضعها عمر وجعلها أساساً لتوزيع العطاء تبدو واضحة في قوله : « ما من الناس أحد إلا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه . وما من أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك . وما أنا فيه إلا كأحدكم ، ولكننا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والرجل وقدمه في الإسلام ، والرجل وعناؤه في الإسلام ، والرجل وحاجته . والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صتعاء حظه من هذا المال وهو مكانه » . وكذلك فرض عمر للناس جميعاً لم يترك منهم أحداً . أورد ابن سعد

(١) هذه رواية الطبري . وفي رواية لابن سعد أنه فرض لكل واحدة من أزواج النبي اثني عشر ألفاً وجويرية بنت الحارث وصفية بنت حيي فيهن . ويردّف ابن سعد هذه الرواية بقوله : هذا المجمع عليه .

في الطبقات رواية عن سالم أبي عبد الله أنه قال : « فرض عمر بن الخطاب للناس حتى لم يدع أحداً من الناس إلا فرض له ، حتى بقيت بقية لا عشائر لهم ولا موال ففرض لهم ما بين المائتين وخمسين إلى ثلاثمائة .

غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقتهم . فرض لعمر بن أبي سلمة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد بن عبد الله بن جحش وقال لأمير المؤمنين : لم تفضل عمر علينا ؟ فقد هاجر أبائنا وشهدوا . وأجابه ابن الخطاب بقوله أفضله لمكانه من النبي صلى الله عليه وسلم . فليأتني الذي يستعيب بأم مثل أم سلمة أعتبه ! » وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم . فقال عبد الله بن عمر : « فرضت لي ثلاثة آلاف وفرضت لأسامة أربعة آلاف وقد شهدت مالم يشهد أسامة ! » . وأجابه عمر : زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيك . وفرض لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر ألف درهم ، فزادهن ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ، على أمثالهن لمكاتبهن الخاصة إذ كن أزواجاً وأمهات لرجال لهم على غيرهم منزلة وفضل .

وكان عمر حريصاً على أن يبلغ كل ذى حظ في العطاء حظه . حتى لكان يجشم نفسه في ذلك المتاعب . روى عن حزام بن هشام الكعبي عن أبيه أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب يحمل ديوان خزاعة حتى يتزل قديداً ، فلا يغيب عنه امرأة بكر ولا تيب فيعطيهن في أيديهن ، ثم يروح فينزلهن عسفان فيفعل مثل ذلك أيضاً حتى تُوفى . وكتب عمر إلى حذيفة أن أعط الناس أعطيتهم وأرزاقهم ، فكتب إليه : « إنا قد فعلنا وبقي شيء كثير » فكتب إليه عمر : « إنه فيؤمهم الذي أفاء الله عليهم ، فليس هو لعمر ولا لآل عمر ؛ أقسمه بينهم » .

وإنما كتب عمر هذا الكتاب إلى حذيفة لأن الدواوين ، وهي سجلات العطاء ، لم تكن كلها بالمدينة ، بل كان كل ديوان على حدة عند والى البلد أو القبيلة التي فرض فيها لأهل العطاء . فكان ديوان حمير على حدة عند والى اليمن ، وديوان البصرة عند واليها ، وديوان كل إمارة عند أميرها . بهذا أصبح كل رجل من المسلمين يقبض عطاءه من البلد الذي هو فيه ، وأصبح كل وال مسئولاً عن إيصال العطاء إلى أصحابه في ولايته ، كما كان عمر يوصل العطاء لأصحابه في المدينة ، وفيها حولها من الأرجاء الداخلة في نطاقها .

متى دَوَّنَ عمر الديوان وفرض العطاء؟ ذلك أمر اختلف فيه . يقول الطبرى : إنه كان في السنة الخامسة عشرة للهجرة ، ويقول ابن سعد : إنه كان في محرم سنة عشرين . وقد يتعذر القطع أى التاريخين أصح ، فلما يكن الفتح في السنة الخامسة عشرة قد بلغ المدائن ، لكن سواد العراق كان مع ذلك قد صار في يد المسلمين ؛ ولما تكن بيت المقدس قد فتحت أبوابها لعمر ، لكن المسلمين كانوا قد استولوا على دمشق وطهروا الأردن وتقدموا إلى حمص وقنسرين . أترى عمر رأى فيما يُجيبى إلى المدينة من سواد العراق ومن بلاد الشام ما أدّى به إلى تدوين الديوان؟ ذلك مايقوله الطبرى . أم هو لم يدوّن الديوان حتى تم فتح العراق والشام ، وجبى منهما الجزية والخراج ، وكثر بذلك مايرد إليه من المال ، حتى لقد حار أبعده عدداً أم يكيله كيلا إلى أن أشير عليه بتدوين الديوان ، فكان ذلك سنة عشرين على ما يقول ابن سعد؟ أرانى أميل إلى هذا الرأى الأخير وإن كنت لا أستطيع القطع به . وإنما يميل بي إليه أن تدوين الديوان لا يمكن أن يعتمد على النىء الذى يرد من الغزو . فالنىء مورد غير ثابت ، وعطاء الديوان مصرف سنوى ثابت ، لا بد إذا أنه اعتمد على الجزية والخراج . ولم تبلغ الجزية ولم يبلغ الخراج المبلغ الذى يسع عطاء العرب جميعاً في التاريخ الذى يذكر الطبرى أنه دَوَّنَ فيه .

لم يكن العرب في شبه الجزيرة وفي البلاد المفتوحة أقل حرصاً على قبض أعطياتهم من عمر على إيصالها إليهم . ولم لا يفعلون ، وكان هو يحضهم على ذلك ويحرضهم عليه ، ويدعوهم لحسن استغلال مايقبضونه . فيقول : « لو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء العُرب ابتاع منه غنماً فجعلها بسوادهم ، ثم إذا خرج العطاء ثانية ابتاع الرأس فجعله فيها ! فإني أخاف عليكم أن يليكم بعدى ولاة لا يعبد العطاء في زمانهم مالا ، فإن بقى أحد منهم أو أحد من أوله كان لهم شىء قد اعتقدوه فيتكثرون عليه » . وكان أكثرهم يعملون بنصيحة عمر .

على أن طائفة ممن ميزهم عمر في العطاء كانوا يتصدقون به . روى أن أم المؤمنين زينب بنت جحش قالت حين دخل عليها العطاء : غفر الله لعمر ! غيرى من أخواتى كان أقوى على قسم هذا منى . قيل : هذا كله لك . قالت : سبحان الله واستترت منه بثوب ، وقالت : صبوه واطرحوا عليه ثوباً ، ثم قالت لبرزة بنت رافع : أدخلى يدك فاقبضى منه قبضة فاذهبى بها إلى بنى فلان وبنى فلان ، من أهل رحمها وأيتامها ؛ حتى بقيت بقية تحت الثوب . فقالت لها برزة : غفر الله لك يا أم المؤمنين ! والله لقد كان لنا في هذا

حق ! قالت : فكتم ماتحت الثوب . فلما كشفوا الثوب لم يجدوا إلا خمسة وثمانين درهماً . ثم رفعت زينب يدها إلى السماء فقالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا ! واستجاب لها ربها فقبضها إليه .

كان ذلك شأن أم المؤمنين زينب ، وشأن أفراد قليلين غيرها . فأما الأكثرون فكانوا يقبضون عطاءهم ويشمرونه في التجارة . لذلك أسرع ثروة أصحاب العطاء الذين يعدون بالألوف إلى الزيادة أضعافاً مضاعفة ، فظهرت بين الطبقات فوارق تأثر بها النظام الاجتماعي تأثراً واضحاً ، لفت عمر ودعاه للتفكير في الأمر والتماس الوسيلة لإعادة النظر فيه . وقد انتهى به الرأي إلى تفضيل ما جرى الصديق عليه من تسوية بين المسلمين في قسمة الفئ ، وود لو صنع صنيعه في أمر العطاء ؛ لذلك قال : « والله لئن بقيت إلى هذا العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم ، ولأجعلنهم رجلاً واحداً ! » ، وقال : « لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلاهم ! » . وهو قد كان مع ذلك يدرك أن التسوية ، بنقص العطاء الذي فرضه لمن ميزهم ، ربما جرّت إلى امتعاض لا تحسن مغبته ، فكان أكبر همه أن يرفع عطاء ذوى العطاء القليل لساويهم بمن زاد عطاؤهم . وذلك قوله : « لئن عشت حتى يكثر المال لأجعلن عطاء الرجل المسلم ثلاثة آلاف : ألف لكراعاه وسلاحه ، وألف نفقة له ، وألف نفقة لأهله » . لكنه لم يبق إلى الحول ، بل قُتل هذا العام المقبل ، فبقيت الطبقات ، ثم كان لبقائها من الأثر في حياة الأمة الإسلامية من بعد ما لا يدخل تفصيله في نطاق هذا الكتاب .

لم ينشئ عمر ديوان العطاء وحسب ؛ فقد قيل إن أول ديوان وضع في الإسلام هو ديوان الإنشاء ، وإن دواوين الشام كانت تكتب بالرومية ، ودواوين العراق بالفارسية ، ودواوين مصر بالقبطية ، يتولاها الفرس والروم والقبط دون المسلمين . وقد كان إنشاء هذا الديوان ، كما كان إنشاء ديوان الخراج وتشيد مصنع السكة لضرب النقود وإقامة بيوت المال في مختلف الأمصار ، مما قضى به التطور السريع الذي أدى إليه الفتح وانتشار المسلمين في أقطار الإمبراطوريتين الفارسية والرومية . أما قبل ذلك فلم يكن للدولة الإسلامية شيء من هذه الدواوين . فقد كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من يكتبون له الكتب والرسائل . وكانت هذه الكتب تحفظ صورها وتحفظ الردود عليها في داره بالمدينة . ولم يكن له بيت مال لأنه كان يوزع الفئ ، ويوزع الصدقات أول ما يقبضها . وصنع الصديق صنيعه ؛ فكان يحفظ في داره كتبه ورسائله إلى أمراء جنده ، وإلى

المرتدين الذين بعث هؤلاء الأمراء لقتالهم ، وإلى من ندبهم من القواد والجند للسير إلى العراق والشام . وصنع أمراء الجند صنيعه ، فكانوا يحفظون في مضاربهم رسالتهم إلى الخليفة ، وأوامرهم إلى الجند ، وكتبهم إلى العدو ، وعقود الصلح التي تبرم بينهم وبين البلاد التي يظفرون بها ويصالحون أهلها . وكان الصديق يوزع ما يجيئه من التبرعات لا يُبقي منه شيئاً . فلما اتسعت في أيام عمر رقعة المملكة ، وتضاعفت بذلك أعمال الدولة ، وعُيِّنت لجندها مسالحي في وراء حدودها ، وزاد المال الذي يرد إليها ، لم يكن بد من مواجهة هذا الطور الجديد بوسائل تكفل دقة ضبط ذلك كله ضابطاً تتسنى معه الهيمنة على مصالح الدولة ، وإقامة العدل بين الناس ، وتساس به الأقطار المفتوحة سياسة حكيمة تُرضي أهلها عن الحكم الذي قام فيهم مقام حكم الأكاسرة وحكم القياصرة . وقد رأيت في هذا الفصل وفيما سبقه كيف تم ذلك كله في أناة وحزم وحكمة وروية ، وكيف كان عمر يعالجه مسائراً أطوار الفتح ، لا يسبقها ولا يستأخر عنها .

والحق أن المجهود الضخم الذي نظم الحكم الإسلامي ، في الفترة التي انقضت بين هجرة رسول الله وقيام الإمبراطورية العمرية ، جدير بكل إجلال وإكبار . فأين من هاته الإمبراطورية العظيمة ونظامها الجديد ما كان من تولى رسول الله أمور المدينة بعد هجرته إليها ومؤاخاته بين المسلمين فيها ! ! نعم أين من هذه الحكومة المدينة التي تشرف على بلاد فارس والعراق والشام ومصر وشبه الجزيرة العربية كلها ، تلك الحكومة البدوية التي لم تتعد حدود المدينة قبل السنة السادسة للهجرة ، حين عقد رسول الله عهد الحديبية مع أهل مكة ! وهذا العهد هو الذي نزل فيه قوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَتُتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) . وقد بدأ المسلمون بعد هذا العهد حياة جديدة تطوّر معها نظام الحكم شيئاً فشيئاً . ففي السنة السابعة بعث رسول الله إلى الأمراء والملوك يدعوهم إلى الإسلام ، فكان رد كسرى ثم وفاته مؤذنين بإسلام عامله الفارسي على اليمن ، وانفضوانه إلى لواء النبي العربي ، وتولية الأمر في اليمن باسمه . وفي السنة الثامنة فتحت مكة ثم فتحت الطائف وأسلم أهلها ، فبعث رسول الله عاملاً من لدنه إلى كل منهما ، وفي السنة التاسعة أقبلت وفود شبه الجزيرة إلى المدينة تعلن إسلامها وإسلام القبائل التي تنتمي إليها ، فبعث إليها رسول الله في السنة العاشرة عماله يفقهون الناس في الدين ويحبون منهم الصدقات . وفي السنة الحادية عشرة قبض رسول الله ، وبويع أبو بكر ، فكان قضاؤه على الردة إيداناً بقيام نظام جديد في شبه الجزيرة . وفي السنة الثانية عشرة بدأ الصديق التمهيد للفتح وللإمبراطورية بغزو

العراق وغزو الشام . وفي السنة الثالثة عشرة قبض الصديق ، وبويع عمر ، قم في عهده فتح العراق وفارس والشام ومصر وبرقة ، وأصبحت الإمبراطورية الإسلامية بذلك حقيقة واقعة . هذه أحداث ضخمة تمت في أقل من خمس عشرة سنة ، فغيرت وجه التاريخ ووجهت الحضارة الإنسانية وجهة جديدة ؛ وكان المجهود الذى أتمها جديراً بكل إجلال وإكبار .

وفي هذه السنوات المعدودة كان نظام الحكم يتطور شيئاً فشيئاً من البداوة العربية إلى الصورة المدنية التى رسمناها . على أن هذه الصورة ظلت فى جوهرها عربية إسلامية ، أقامت النظام الجديد على أساس من الشورى ، ثم دفعته خطوات تقدم بها أحدث المبادئ التى كانت معروفة فى ذلك العصر . فقد كان عاهل الفرس وعاهل الروم يزعمان أنهما يستمدان سلطانهما من الله . أما أمير المؤمنين فكان يستمد سلطانه ممن بايعوه . ولم يكن لسلطان العاهلين حدٌ يحول بينهما وبين التصرفات المطلقة فى حرية العباد وفى رقابهم بما يريدان . أما أمير المؤمنين فكان مقيداً بما جاء فى كتاب الله ، وما جرت به سنة رسوله . ثم إن مشورة أولى الرأى كان لها وزن أى وزن . وكان أصحاب هذه المشورة يُبدونها أحراراً فى حدود إيمانهم الصادق بالله ورسوله ، وبالرسالة التى ألتقى على العرب تبليغها للناس فى أقطار الأرض كافة . وكانت حريتهم ، وحرية غيرهم من المسلمين ، تقوم على أساس من المساواة الصحيحة بينهم جميعاً أمام الله وما أمر به ونهى عنه ؛ فلا فضل لأمر على رجل من سواد الناس ، ولا لعربى على أعجمى إلا بالقوى والعمل الصالح . وإيمانهم بهذه المساواة وبهذه الحرية هو الذى سما بإخائهم إلى حيث يحب كل واحد منهم لأخيه ما يحب لنفسه .

هذه هى المبادئ السامية التى تطور الحكم الإسلامى فى ظلها فأعزّت المسلمين . واحترام عمر لهذه المبادئ ، وحرصه البالغ على دقة تطبيقها ، هما موضع مجده وفخره . وحيثما كانت المبادئ التى يتعامل الناس على أساسها ويتطور نظام الحكم فى ظلها سليمة محترمة بين الجميع ، وكان الحكم عادلاً نزيهاً ، كانا من أقوى العوامل لعظمة الأمة وجلال مجدها . ولذا بلغ المسلمون ما بلغوا فى عهد عمر ، فقامت الإمبراطورية الإسلامية فى عهده ثم قامت من بعده ، متينة الأساس شامخة البناء .